الحركة السياسية
النسوية السورية
THE SYRIAN WOMEN'S
POLITICAL MOVEMENT

ورقة سياساتية

منظور السوريّات حول علاقة الدولة بالدين: التحديات والتطلّعات

الحركة السياسية النسوية السورية
THE SYRIAN WOMEN'S POLITICAL MOVEMENT

ورقة سياساتية

منظور السوريّات حول علاقة الدولة بالدين: التحديات والتطلّعات

من الضروري فصل الدين عن الدولة، وذلك حتى لا تتّخذه الدولة، أو السلطات ذريعة لتبرير ممارساتها.

حقوق التأليف والنشر محفوظة لصالح الحركة السياسية النسوية السورية © ٢٠٢٣

يسمح بإعادة الطباعة غير التجارية لهذه الدراسة أو لمقتطفات منها، ونسخها، وتوزيعها، ونقلها، بشرط نسبها إلى الحركة السياسية النسوية السورية، ولا يجوز تحرير النص أو تحويره أو البناء عليه، ويجب تبيان هذه الشروط بوضوح للآخرين عند استخدام هذه المادة أو توزيعها.

تموز ٢٠٢٣

تتوجه الحركة السياسية النسوية السورية ببالغ الشكر لكل المساهمات والمساهمين في إنجاز العمل من أفراد ومنظمات، ولا سيما رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، وكافة عضوات الحركة وموظفاتها اللواتي أسهمن في إجراء الجلسات التشاورية.

لم يكن هذا العمل ممكناً لولا النساء السوريات المشاركات في الجلسات التشاورية، فقد تم إنجازه بإصرارهنّ على متابعة الجلسات رغم صعوبة الظروف بغية ضمان إيصال أصوات النساء السوريات.

فريق الجلسات التشاورية في الحركة:

ديما موسى، رويدة كنعان، صبيحة خليل، لينا وفائي، وجدان ناصيف

الباحثة: آلاء يونس

برنامج الجلسات التشاورية

أطلقت الحركة السياسية النسوية السورية برنامج الجلسات التشاورية في نهاية عام ٢٠١٨، حيث يقوم البرنامج بإجراء سلسلة من الجلسات التشاورية والحوار المفتوح مع مجموعات من النساء السوريات من مناطق مختلفة من الجغرافية السورية. ويهدف البرنامج بشكل أساسي إلى:

- الوصول إلى فهم أوضح وأعمق لآراء ومواقف وتطلعات مجموعة من النساء السوريات حول القضايا المتعلقة بالشأن السوري والعملية السياسية؛
- خلق مساحات سياسية لتعزيز الحوار البناء والمشاركة التفاعلية مع النساء السوريات وتطوير أدوات النقاش لديهن، إضافة إلى إطلاعهن على المستجدات في الملف السوري على كافة المستويات؛
- التعريف بالحركة السياسية النسوية السورية ونشاطاتها ومواقفها؛
- إنتاج أوراق سياساتية تعكس مواقف النساء السوريات وآرائهن حول القضايا المطروحة ووضع توصيات على أساس هذه المواقف وإيصالها للجهات المعنية السورية والدولية.

يقوم فريق الجلسات التشاورية، والذي يتكون من عضوات من الحركة، باختيار موضوع الجلسات وفق ما تراه الحركة مناسباً مرحلياً، كما يقوم الفريق بالعمل مع الباحثة للتحضير للنقاشات والإشراف على عملها خلال كافة مراحل الجلسات التشاورية إلى أن تصدر الورقة. كما يشارك الفريق في القسم الثاني من كل جلسة والخوض بحوار مع مجموعات النساء السوريات المشاركات حول موضوع النقاش وقضايا أخرى ذات الصلة بالملف السوري وتجارب النساء والقضايا المهمة لهنّ.

برنامج المشاورات الوطنية
National Consultations Program

جدول المحتويات:

المقدمة ٧

الملخّص التنفيذيّ ١١

المنهجية ١٤

أولاً: العَلمانيّة في سوريا: بين المفهوم الحقيقيّ والتشويه السياسيّ ١٥

رؤى مختلفة للعَلمانيّة في سوريا: ١٦

حريّة الاعتقاد والمعتقد: ٢١

ثانياً: المواطنة المتساوية وعلاقة الدولة بالدين ٢٣

ثالثاً: علاقة الدولة بالدين في الدستور السوريّ ٢٦

دين رئيس الدولة: ٢٧

مصادر التشريع ٢٩

قوانين الأحوال الشخصيّة ٣١

رابعاً: علاقة الدولة برجال الدين وعلاقة رجال الدين بالدولة ٣٨

توظيف الدولة للدين ٣٩

رجال الدين العاملون لصالح السلطة ٤١

علاقة الدولة بالدين في الخطاب الدينيّ ٤٤

خامساً: التوصيات ٤٨

المقدمة

تعرف العَلمانيّة بمعناها الأكثر اختزالاً وشيوعاً، وهو فصل الدين عن الدولة، أو فصل الدينيّ عن السياسيّ في إدارة الشأن العام، واحترام حقوق الأفراد، وعدم التمييز من قبل الدولة تجاه الأديان. ومع ذلك، فإنّ تفسير هذا المبدأ وتنفيذه، يختلف اختلافاً كبيراً عبر المجتمعات المختلفة. والعَلمانيّة هي عمليّة تؤسس لفاعليّة اجتماعيّة سياسيّة موضوعيّة مستمرّة، تقوم على نزع صفة القداسة عن إيديولوجيّات الصراع، بين الفئات ذات المصالح المختلفة في المجتمع، بغية الوصول إلى دولة على مسافة واحدة من جميع مواطنيها، تدير صراعاتهم، وتحلّ تناقضاتهم دون أن تكون طرفاً فيها، ودون أن تنحاز لهذا الفريق أو ذاك، فتغدو العَلمانية شرطاً لازماً لصوغ العقد الاجتماعيّ الجديد، عقد دولة المواطنة المتساوية وحقوق الإنسان[1] .

تأتي كلمة عَلمانية (بفتح العين)، من جذر "عالَم" في القاموس المحيط لبطرس البستاني، و ليست مشتقّة من كلمة "العِلم" بالمعنى العِلميّ، وهي لا تعني " الإلحاد" (حيث إن البعض يربط العلم بنفي ما هو ديني، ولذلك يتم ربطه بالإلحاد)، بل تعني أنّها معنيّة بدور الإنسان في العالم - الدنيا، ليصبح معتقده: إيمانه أو عدم إيمانه هو شأنه الخاص. وتعني عَلمانيّة الدولة حياديتها تجاه الأديان، مع ضمان حريّة المعتقد وحريّة التعبير لجميع المواطنات والمواطنين، بغضّ النظر عن ديانتهم. العَلمانية إذاً لا تعارض الدين، ولا تعادي الأديان ، بل إنّها في بعض الأحيان تحمي الأشخاص المتديّنين، وخاصة في المجتمعات التي فيها أقليّات دينيّة معرّضة للتمييز.

تطبيق مبدأ العَلمانيّة، يختلف بين الدول في أوروبا؛ فبعض البلدان مثل فرنسا، تمارس مبدأ علمانيّة الدولة على نحو صارم، حيث تمّ إقامة فصل واضح بين الدولة والأديان. بينما في بلدان أخرى مثل سويسرا وألمانيا، هناك تقليد في فصل الدولة عن الدين، ولكن مع شيء من المرونة تجاه وجود الدين في الحياة العامة. وهناك أيضاً بلدان أخرى مثل إيطاليا واليونان ومالطا، تبدو فيها العلاقة وثيقة بين الكنيسة والدولة، ولديها ترتيبات رسميّة للاعتراف ببعض الأديان المحدّدة.

كما ويمكن النظر إلى الدولة العَلمانية في تركيا، منذ تأسيسها عام ١٩٢٣، على يد مصطفى كمال أتاتورك، حيث يضمن الدستور التركيّ حريّة العقيدة وحريّة العبادة، ولكنّه يحظر أشكال التبشير. كما ينصّ على فصل الدولة عن الأديان، ويحظر التمييز على أساس الدين. ومع ذلك، فإنّ تركيا دولة ذات أغلبيّة مسلمة، والإسلام يحتلّ مكانة مهمّة في الحياة الاجتماعيّة والثقافيّة للبلاد. لذلك، يتمتّع النظام العَلماني التركيّ بخصائص خاصة، تأخذ في الاعتبار هذه الواقعيّة. على سبيل المثال، تشارك الدولة التركيّة في إدارة الشؤون الدينيّة، ويتمّ تدريس الإسلام في المدارس العامة.

أما في تونس، وهي دولة ذات أغلبيّة مسلمة، ويحتلّ الإسلام فيها مكانة مهمّة في الحياة الاجتماعيّة، فيستند النظام العَلماني فيها على فصل الدولة عن الأديان، وحريّة المعتقد والتعبير لجميع المواطنين والمواطنات.

بقيت العَلمانية في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربيّة، موضع نقاش حادّ، وشهدت تحولات عديدة

١- طارق عزيزة. العلمانية. دمشق، بيت المواطن للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

مع مرور الوقت، ولعبت عوامل عدّة دوراً في تشكيل رأي رافض لها، ويمكن ذكر سببين أساسيين لتشكّل هذا الرأي الشعبيّ الجمعيّ:

الأوّل: هو ارتباط المفردة بالإلحاد نتيجة تطبيقاتها في الدول الشيوعيّة، "ولا يستقيم القول؛ بأنّ الدول الشيوعيّة كانت عَلمانيّة، لأنّ في هذا خلط بين العَلمانية والإلحاد. فالدول الشيوعيّة لم تقم بفصل الدين عن الدولة، ولا كانت حياديّة حيال الأديان والعقائد، بل على العكس، تبنّت عقيدة إلحاديّة، إذ ناصبت الأديان العداء، ودخلت في معركة ضدّها، وهي بالتالي لم تكن دولاً عَلمانية حقيقية. فالدول العَلمانيّة لا تحارب الدين، بل تتيح حريّة الدين للجميع. [٢]

ثانياً: ارتباط المفهوم في العقل الجمعيّ، في المنطقة العربية بالديكتاتوريّات العسكريّة، التي صعدت في مصر وسوريا والعراق، والتي تبنّت خطاباً قوميّاً، وصدّرت نفسها على أنها أنظمة علمانية، ومارست البطش والعنف ضد شعوبها، وصادرت الحريّات، ومنها حريّة المعتقد ، بل واستخدمت الدين ورجال الدين، لبسط سيطرتها وتكريس سلطتها[٣].

وفي سوريا حيث التنوّع الدينيّ والإثنيّ والطائفيّ، فقد تشكّلت عبر المسارات التاريخيّة للدولة علاقة دقيقة ومتناقضة، بين الدين والدولة، والدستور والسياسة. والجدير بالذكر أنّه بينما يحدّد الدستور الأسس العَلمانية للدولة، فيحاول التوفيق بين العَلمانية والاعتراف بالدين والتقاليد الثقافيّة، حيث يؤكّد الحقوق والحريّات الأساسيّة للجميع، بغضّ النظر عن الجنس، العرق، أو الدين. إلا أنّه ينصّ على أنّ دين رئيس الدولة هو الإسلام، وهذا يعكس التوتر بين العَلمانية والدين في الهيكل القانونيّ للبلاد.

وينصّ الدستور على ضمان الأحوال الشخصيّة للطوائف كافة (دستور ٢٠١٢)[٤]، ما نتج عنه قانون أحوال شخصيّة تمييزيّ، تدفع ثمنه النساء السوريّات عنفاً واضطهاداً، فيما يتعلّق بأمورها الشخصيّة، فهو يحدّد الزواج والطلاق والإرث والوصاية وغيرها، وهي تُعدّ مجالات حيوية، تؤثّر على حقوق السوريّات ومكانتهن في المجتمع.

علاوة على ذلك، يتجاوز دور الدين في السياسة السوريّة وجوده الدستوريّ، أو تأثيره المجتمعيّ، حيث يمتدّ إلى عالم سياسة القوّة، واستخدام الدولة الاستراتيجيّ للهويّات الطائفيّة. والجدير بالذكر أنّ النظام السوريّ، مع الحفاظ على قشرة العَلمانية، عُرف عنه التلاعب بالانقسامات الطائفيّة، كاستراتيجيّة للحفاظ على السلطة، وإظهار الديناميكيّات المعقّدة والمتناقضة في كثير من الأحيان بين الدين والدولة. وهكذا يكشف التحليل الموضوعيّ للوضع السوريّ، عن تفاعل معقّد بين الدين والدولة، والدستور والسياسة. فعلى الرغم من الطابع العَلمانيّ الرسميّ للدولة، فما تزال المشاعر والممارسات والمؤسّسات الدينيّة، تمارس تأثيراً كبيراً على الحياة السياسيّة والاجتماعيّة للبلد. يستمر التفاعل بين هذه المجالات في تشكيل

٢- المصدر السابق

٣- علاء الدين الخطيب. الكذبة الكبرى: علمانية نظام الأسد. مركز الشرق الأوسط للأبحاث والدراسات، ١١ تشرين الثاني ٢٠١٨.

٤- دستور الجمهورية العربية السورية.

السرد المتطوّر للعَلمانية في سوريا [٥].

واليوم لا يمكن الخروج من المأزق، الذي تعيش فيه البلاد منذ ١٢ عاماً، دون صياغة عقد اجتماعيّ جديد، يحترم الحريّات والمعتقدات، عقد مؤسّس على المواطنة المتساوية، التي هي تجسيد واقعيّ للعَلمانية، بما تعنيه من تساوٍ بين جميع المواطنين والمواطنات أيّاً تكن معتقداتهم/ن وانتماءاتهن/م، وتأمين البيئة المناسبة لقبول التعدّديّة واحترام الآخر المختلف.

٥- دافيد ليش. سوريا: سقوط بيت الأسد (Syria: The Fall of the House of Assad). دار طباعة جامعة ييل، ٢٠١٣.

الملخّص التنفيذيّ

١ـ علاقة الدولة بالدين من وجهة نظر السوريّات:

أبدت النساء المشاركات في الجلسات التشاوريّة فهما متنوّعاً للعَلمانيّة، وكانت لديهن رؤىً مختلفة حول عَلمانيّة الدولة السوريّة، وكان رفضهن أو قبولهن للعَلمانيّة متنوّعاً، في كافة المناطق في سوريا. ولكن ما اتفقت عليه المشاركات هو أنّ النظام السوريّ، لم يكن في أيّ مرحلة من مراحل حكمه عَلمانيّاً أو حياديّاً تجاه الأديان، وبأنّ أهمّ ما يجعل النظام السوريّ نظاماً غير عَلمانيّ، هو حفاظه على الفقه الإسلامي كمصدر رئيسيّ للتشريع، وتحديده لدين رئيس الدولة في الدستور. كما أكّدت معظم المشاركات، أنّ علاقة الدولة بالدين في سوريا، هي علاقة تقوم على الاستغلال. فالنظام السوريّ على سبيل المثال، يستخدم الدين إمّا لتقوية النزعات الطائفيّة، وإمّا لحشد القاعدة الشعبيّة.

٢ـ المواطنة المتساوية و علاقة الدولة بالدين:

أجمعت آراء المشاركات بشكل مطلق على ضرورة تحقيق المواطنة المتساوية وأهميّتها، كما أكّدن بأنّ الثورة خرجت في عام ٢٠١١، بهدف الدعوة إلى تحقيق المواطنة المتساوية، وإزالة كلّ أشكال التمييز والظلم والاستبداد والفساد. وقد ربط جزء كبير من المشاركات بين فصل الدين عن الدولة، وبين تحقيق المواطنة المتساوية، وذلك عن طريق وجود دستور، يحفظ حقوق الجميع بغضّ النظر عن دينهم أو طائفتهم، ولا يقوم بمنح امتيازات لدين محدّد مثل تحديد دين رئيس الجمهوريّة، وتحديد مصدر التشريع.

٣ـ علاقة الدولة بالدين في الدستور السوريّ:

ترتبط علاقة الدولة بالدين في الدستور السوريّ بثلاث قضايا رئيسيّة؛ هي دين رئيس الدولة، ومصادر التشريع، وقوانين الأحوال الشخصية. فيما يخصّ دين رئيس الدولة، أكّدت معظم النساء المشاركات، أنّ دين الرئيس هو أمر لا يعنيهن عندما يردن الانتخاب.

أمّا فيما يخصّ مصادر التشريع، فقد اتّجهت آراء أغلبيّة المشاركات إلى أن تكون مصادر التشريع غير مرتبطة بالأديان، بينما رأت أخريات بأنّه من الأفضل، أن تتضمّن مصادر التشريع القوانين الدوليّة، والشريعة الإسلاميّة في الوقت ذاته.

إنّ أهمّ نقطة أثارها النقاش حول مصادر التشريع، هو قوانين الأحوال الشخصيّة، فترى معظم النساء المشاركات، بأنّ قانون الأحوال الشخصيّة حتى بعد تعديله الأخير، مازال غير منصف أبداً، وينتهك حقوق النساء في مختلف القضايا، لذلك يطالبن بقانون أحوال شخصيّة يضمن المساواة، حتى أنّ غالبيتهن طالبن بقانون مدنيّ غير مستمدّ من أيّ دين.

٤- علاقة الدولة برجال الدين وعلاقة رجال الدين بالدولة:

عملت السلطة في سوريا على استغلال الدين لصالحها، حيث أكّدت معظم المشاركات بأنّ النظام، عمل على استخدام رجال الدين لغايات تثبيت سلطته، ولكن ذلك لا ينطبق فقط على النظام السوريّ، وإنّما ينطبق كذلك على جميع سلطات الأمر الواقع، التي تستخدم الدين، وتوظّفه لصالحها عن طريق السيطرة على رجال الدين.

كما رأت المشاركات، بأنّ السلطة الحاكمة عندما تهدف إلى استغلال الدين، تحاول الهيمنة على المؤسّسات الدينيّة للأديان والطوائف كافّة، وتقوم بشكل أساسيّ بالسيطرة على الخطاب الدينيّ، فهي تأخذ ما يخدمها من الدين، وتقوم بتوجيه الخطاب الدينيّ، ليخدم مصالحها وليثبّت شرعيّتها، وهذا ما يقوم به النظام السوريّ، و سلطات الأمر الواقع .

٥- علاقة الدولة بالدين في الدستور المستقبليّ:

اجتمعت آراء المشاركات على ضرورة، أن يحمي الدستور حقوق جميع المواطنات والمواطنين، وممارسة الشعائر وحريّة الاعتقاد، وأن ينصّ بوضوح على ضرورة، أن تضمن جميع التشريعات المساواة الجندريّة. ورأت بعض المشاركات، بأنّ ذلك سيتحقّق في حال تمّ إلغاء أيّ ارتباط للدستور بالدين، سواء فيما يتعلق بمصادر التشريع، أو بدين رئيس الدولة، أو بقوانين الأحوال الشخصيّة، وكل ذلك بهدف أن يكون الدستور لكلّ السوريّات والسوريين.

المنهجية

اعتمدت هذه الورقة على تحليل نتائج الجلسات التشاوريّة وتصنيفها، التي اتّخذت شكل مجموعات نقاش مركّزة، نظّمتها الحركة السياسيّة النسويّة السوريّة، خلال كانون الثاني وشباط وآذار ٢٠٢٣، (أدّى حدوث الزلزال في تركيا وسوريا في ٦ شباط، إلى تأخير عقد عدد من الجلسات). وعلى الرغم من الصعوبات اللوجستيّة والأمنيّة، تمّ عقد هذه الجلسات مع ١٢ مجموعة، ضمّت ما يقارب ١٢٠ امرأة سوريّة، من خلفيّات ثقافيّة ومجتمعيّة وسياسيّة مختلفة ومتنوّعة، خمس من المجموعات كانت في مناطق واقعة تحت سيطرة النظام، وسبع مجموعات واقعة في مناطق خارجة عن سيطرته، ثلاث منها في مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة لشمال وشرق سوريا. وقد زاد من هذه الصعوبات زلزال ٦ شباط، الذي ضرب كلاً من تركيا وسوريا خلال فترة انعقاد الجلسات، وقد أثّر ذلك على عدد من المشاركات في بعض المناطق، كما أدّى الزلزال إلى تمديد مدّة بعض الجلسات، أو اختصارها وفقاً للحالة النفسيّة للنساء.

طُرحت على المشاركات في الجلسات مجموعة من الأسئلة المفتوحة، وتمّ رصد التفاعل وردود الأفعال، بهدف استشفاف آرائهن وتصوراتهن حول علاقة الدولة بالدين، انطلاقاً من التجارب التي اختبرنها قبل الثورة، ثم خلال الأحداث التي تلتها.

أولاً

العَلمانيّة في سوريا:
بين المفهوم الحقيقيّ والتشويه السياسيّ

رؤى مختلفة للعَلمانيّة في سوريا:

ساد في مجتمعنا الكثير من الخلط والتشويه بشأن مفهوم العَلمانيّة، فقد حاولت السلطات السياسيّة والدينيّة تشويهه، وتفريغه من محتواه، ليصبح تعبيراً عن الكفر والإلحاد.[٦] وهذا التشويه المقصود عمل عليه النظام السوريّ منذ بداية حكمه، فقد حرص على الظهور أمام العالم بمظهر الدولة العَلمانية. لكنّها كانت عَلمانيّة مزيّفة، أخفت من خلالها البعد الطائفي.[٧] فلم يتوانَ النظام الذي يدّعي العَلمانية عن توظيف مفهوم الخصوصيّة الدينيّة، واستغلال الحسّ الدينيّ لجمهور المسلمين، كأدوات في صراعه مع الإسلام السياسيّ، فقد رعى النظام أكبر طفرة في بناء الجوامع، إضافة لإنشائه "معاهد الأسد لتحفيظ القرآن الكريم"، وكان حريصاً في كلّ الدساتير التي أنتجها، على النصّ بصيغ متعدّدة أنّ "دين رئيس الدولة هو الإسلام"، وأنّ "الفقه الإسلامي مصدر رئيسيّ للتشريع".[٨]

أبدت النساء المشاركات فهما متنوعاً للعَلمانيّة، وكانت لديهن رؤى مختلفة حول عَلمانيّة الدولة السوريّة، وكان رفضهن أو قبولهن للعَلمانيّة متنوعاً، باختلاف المناطق التي يأتين منها في سوريا.

اختلفت آراء المشاركات بشأن العلاقة بين الدولة والدين وفقاً للقوى، التي تسيطر في المناطق المختلفة. فعلى سبيل المثال، ترى النساء في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة)، هذه العلاقة في إطار السياسات التي تفرضها هيئة تحرير الشام، بينما النساء في الشمال الشرقيّ، ترى هذه العلاقة ضمن سياسات الإدارة الذاتيّة. وبالنسبة للنساء في بعض مناطق سيطرة النظام السوري، فإنهن مازلن ينظرن إلى العلاقة بين الدولة والدين وفقاً لما فرضه النظام السوريّ، خلال الخمسين عاماً الماضية.

ولكن ما اتّفقت عليه النساء في معظم المناطق والمحافظات، هو رأيهن حول علاقة الدولة بالدين قبل ٢٠١١ حتى الآن، في ظلّ حكم النظام السوريّ. فحسب وجهة نظر إحدى المشاركات؛ "لم يكن النظام السوريّ في أيّ مرحلة من مراحل حكمه عَلمانيّاً، على الرغم من أنّه روّج نفسه على الساحة الدوليّة كنظام علماني". وترى النساء بأنّ من أهمّ ما يجعل النظام السوريّ نظاماً غير عَلمانيّ، هو حفاظه على الفقه الإسلامي كمصدر رئيسيّ للتشريع، ولكن ذلك ينطبق فقط على التشريعات المرتبطة بالأحوال الشخصيّة. ومن ناحية أخرى لم يلتزم النظام السوريّ بما جاء في الدستور،

> "لم يكن النظام السوريّ في أيّ مرحلة من مراحل حكمه عَلمانيّاً، على الرغم من أنّه روّج نفسه على الساحة الدوليّة كنظام علماني.
>
> حسب وجهة نظر إحدى المشاركات

٦- منى أسعد. العلمانية في سوريا ضرورة وطنية وديمقراطية. موقع جدلية، ١٩ كانون الأول ٢٠١٩.

٧- العلمانية بين الادّعاء والتطبيق (النظام السوري نموذجاً). مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٦ كانون الأول ٢٠١٦.

٨- انظر/ي منى أسعد.

بما يخصّ احترام الأديان، وحريّة القيام بجميع الشعائر الدينيّة. فقد تعرض الإيزيديون مثلاً في شمال سوريا، للتهميش وإنكار وجودهم وشعائرهم، حيث تؤكّد إحدى المشاركات ذلك بقولها: "لم تعترف الدولة السوريّة بالإيزيديين، فقد تعاملت معهم على أنّهم مسلمون، ولم تعترف بهويتهم الدينيّة الخاصة."

أما فيما يتعلق بفهم مصطلح العَلمانيّة، فقد كان للسلطات السياسيّة الدور الأكبر في تشويه المصطلح، وحرفه عن معناه. ويمكن ملاحظة سوء الفهم هذا، من خلال وجهات نظر النساء المختلفة حول العَلمانيّة، على الرغم من أنّهن أبدين فهماً وتقبّلاً كبيراً، فيما يخصّ الرغبة في أن تكون الدولة حياديّة تجاه الأديان. وقد عرّفت بعض النساء مفهوم حياديّة الدولة تجاه الأديان، على أنّه يعني المساواة بين الأديان والطوائف. فالحياديّة حسب قول إحدى المشاركات: "هي عندما يتمّ تطبيق الحقوق الاقتصاديّة والثقافيّة والسياسيّة والاجتماعية على جميع المواطنين، بغضّ النظر عن دينهم أو قوميّتهم أو جنسهم". و بعبارة امرأة أخرى: "هي ألا يتمّ التعامل مع الإنسان حسب دينه". أي تركّز حياديّة الدولة بشأن الأديان، على توفير معاملة متساوية وعادلة لجميع المواطنين والمواطنات، بغضّ النظر عن انتمائهم الدينيّ. وتتحقّق الحياديّة عندما تكون الدولة غير متحيّزة لصالح دين معيّن، أو تفضّله على آخر، وتحافظ على حريّة المعتقد والعبادة للجميع.

وما أكّدته معظم المشاركات في كلّ المناطق؛ أنّ علاقة الدولة بالدين في سوريا، هي علاقة تقوم على الاستغلال والاستخدام، وبحسب تعبير إحدى النساء فإنّ: "معظم القوى المسيطرة اليوم في سوريا، تقوم بتفصيل الدين حسب مقاسها".

النظام السوري على سبيل المثال يستغل الدين والطوائف لتعزيز التوتّرات الطائفيّة، وخلق صراع بين الطوائف المختلفة، ويستخدمه لتعزيز الولاء وتحقيق الهيمنة على القاعدة الشعبية.

على الرغم من محاولته تصدير الصورة العَلمانيّة إلى المجتمع الدوليّ، إلا أنّه كان يعمل على رعاية شؤون بعض الفئات الدينيّة دون غيرها، من أجل السيطرة والهيمنة على نشاطاتها، حيث تمّ افتتاح العديد من معاهد تحفيظ القرآن باسم "معاهد الأسد لتحفيظ القرآن الكريم"، وذلك من أجل ضمان الهيمنة على النشاط الدينيّ، كما تمّ منح تنظيم القبيسيات مساحة أوسع للعمل والظهور، ولكن ضمن سيطرة النظام وتحت شرط الولاء له.

كما أنّ النظام السوريّ حسب قول إحدى المشاركات: "وضع الطوائف في مواجهة بعضها"، باستخدامه الطائفة العلويّة في الجيش والقوات المسلحة على سبيل المثال، وكان يروّج بأنّ جميع من ينتمي للطائفة العلويّة، هم بحكم طائفتهم موالون للنظام، ومشاركون بجرائمه ضدّ الطوائف الأخرى، وهذا ما تفهمه النساء على أنّه أسلوب استخدمه النظام لتقوية النعرات الطائفيّة خلال النزاع، تؤكّد ذلك إحدى المشاركات بقولها: "النظام روّج لنفسه على أنّه موحّد الطوائف، وذلك أيضاً غير صحيح. حتى الطائفة العلويّة مظلومة من قبل النظام، وهناك الكثير من المعارضين العلويين، الذين شاركوا بالثورة ضدّ النظام، وهم حتى اليوم معتقلون في سجونه".

عمل النظام على تأكيد الطابع الطائفيّ للنزاع في سوريا، وبسبب تركّز العمليات العسكريّة والقصف على المدن ذات الغالبية السنيّة، تعزّز الاعتقاد بين الناس بالطابع الطائفيّ للنزاع. ولكنّ المشاركات أكّدن فهمهن لطبيعة النزاع في سوريا، واستخدام النظام لأسلوب "فرّق تسد"، الذي يقوم على إيهام الناس بأنّ أغلبيّة المعارضين والمتشدّدين، ينتمون للطائفة السنيّة، بينما أغلبيّة الموالين والمشاركين للنظام في جرائمه، ينتمون للطائفة العلويّة والشيعيّة، كما أنّه عمل على تجييش الطوائف في سوريا ضدّ بعضها، باتّباعه هذا الأسلوب. وقد بيّنت آراء المشاركات توجهين اثنين فيما يخصّ فهمهن لهذا الأسلوب، فالبعض منهن مازلن يرين، بأنّ بعض الطوائف محميّة من قبل النظام مثل الطائفة الدرزية على سبيل المثال، بينما ترى الأخريات بأنّ جميع الطوائف تعرّضت للاضطهاد والتهميش، بما فيها الأقليّات الطائفيّة. وفقاً لإحدى المشاركات: "النظام بعد قيام الثورة استخدم مبدأ فرّق تسد، فأصبح يثير النعرات الطائفيّة، وحاول إثارة الطوائف ضدّ بعضها، من خلال ادّعائه بأنّ من قام بالثورة، هم من الطائفة السنيّة، وبأنّه يقوم بحماية الأقليّات من الإرهاب، وقد نجح جزئيّاً بذلك، ولهذا السبب مازال يمتلك السلطة حتى الآن".

توضح وجهات النظر المذكورة نجاح النظام، في استغلال الانقسامات الطائفيّة في النزاع السوريّ بشكل كبير. ومع ذلك، فقد استطاعت المشاركات في مناطق مختلفة، أن تكتسب الوعي الكافي لمعرفة استراتيجيّة النظام، من خلال إعادة تحليل طبيعة النزاع، وفهم السلوك الذي اتّبعه النظام قبل عام ٢٠١١، ووظّفها بشكل أكبر لصالحه بعد الثورة وخلال فترة النزاع، فتقول إحداهن: "الثورة لم تقم على أساس دينيّ أو طائفيّ، وإنّما قامت من أجل المطالبة بالحقوق، بغضّ النظر عن الدين أو الطائفة". وهذا هو التوجّه الثاني للمشاركات، الذي يوضح فهماً لأدوات النظام هذه، وسلوكه لمحاولة زجّ الطائفة العلويّة في مواجهة الطوائف الأخرى، وهو ما يرونه في صلب موضوع علاقة الدولة بالدين في سوريا، واستخدامها الأديان والطوائف كأداة لتعزيز سلطاتها، وتؤكّد إحدى المشاركات ذلك بقولها: "النظام السوريّ انتهك حقوق جميع الطوائف بما في ذلك الطائفة العلويّة، وقام بإذكاء النعرات الطائفيّة بادّعائه حماية الأقليّات، وإعطاء امتيازات لطوائف معيّنة".

الثورة لم تقم على أساس دينيّ أو طائفيّ، وإنّما قامت من أجل المطالبة بالحقوق، بغضّ النظر عن الدين أو الطائفة.

تقول إحدى المشاركات

فعلى مستوى الجيش والقوات المسلحة على سبيل المثال، ترى المشاركات بأنّ النظام قد سهّل باب التطوّع في الجيش للطائفة العلويّة، بهدف ضمان ولاء قوات الجيش له، وأكّدت بعضهن بأنّ الضبّاط في الجيش أغلبهم من الطائفة العلويّة، ولكن في المقابل ترى أخريات، بأنّ طائفة الشخص لا تهمّ عند الانتماء إلى الجيش، فحسب قول إحدى المشاركات: "إنّ ما يهمّ هو الولاء للنظام السوريّ، وأنّ لعبة الطوائف هذه تمّ استخدامها لصالح النظام، بهدف حشد الطائفة العلويّة معه، وإيهام الطوائف الأخرى بأنها تقاتل ضدّ هذه الطائفة".

حتى على مستوى الامتيازات، فإنّ بعض المشاركات يرين أنّ بعض الطوائف، حصلت على امتيازات معيّنة من قبل النظام، وذلك من أجل تجنيدها لصالحه، بينما ترى مشاركات أخريات، بأنّ ذلك غير صحيح، وبأنّ الامتيازات لا تُمنح على أساس الطائفة، وإنّما على أساس الموالاة والمحاباة للنظام، فبينما تعاني معظم البلدات ذات الأغلبية العلويّة في الساحل السوري من انقطاع الكهرباء شبه الدائم، ومن انعدام المحروقات والخدمات الأساسيّة، فإنّ المقرّبين من النظام السوريّ، والموالين له من ضبّاط ورجال أعمال من أيّ طائفة كانوا، يحصلون على أغلب الامتيازات من وقود وكهرباء وغيره، وتؤكّد ذلك إحدى المشاركات بقولها: "كلّ الخدمات التي حُرمنا منها نحن، في أغلب المناطق السوريّة متوفّرة وبكثرة في أحياء المسؤولين، ورجال الأعمال أيّاً كانت طائفتهم".

وما زال التمييز بين الطوائف في سورية قائماً حتى الآن، من وجهة نظر المشاركات. ولكن هذا التمييز لا يقتصر على النظام السوريّ، فقد تمّت ممارسة التمييز من معظم قوى الأمر الواقع، إذ مارست "داعش" التمييز بين كلّ الطوائف، واستخدمت الدين الإسلامي ذريعة لممارسته، حيث كانت تخشى العديد من النساء مغادرة منازلهن خوفاً من التهديدات والمضايقات، خلال فترة حكم "داعش". وترى إحداهن بأنّ: "حكم داعش في الرقة، أدّى إلى ردّات فعل معاكسة لدى النساء ضدّ الدين، فأصبحن يتخوّفن من أيّ سلطة، قد تستخدم الدين لاضطهاد النساء وحرمانهن من حقوقهن".

حسب إحدى المشاركات: "تمارس الميليشيات الإيرانيّة في المناطق، التي تسيطر عليها في دير الزور هذا النوع من التمييز". وقد توالت على دير الزور سلطات مختلفة، فبعد أن خرجت عن سيطرة النظام السوريّ، أصبحت تحت سلطة داعش، وبعد خروج داعش سيطرت على بعض المناطق فيها الإدارة الذاتيّة. وترى النساء بأنّ الوضع في ظلّ الإدارة الذاتيّة أفضل، من ناحية تنقّل النساء وخروجهن للعمل.

من ناحية أخرى، ترى بعض المشاركات أنّ هناك مشكلتين رئيسيّتين، فيما يخصّ العلاقة بين الدولة والدين في سوريا، وهما:

- قوانين الأحوال الشخصيّة في سوريا، لم تضمن حقوق النساء، وذلك لأنها مبنيّة على تفسيرات انتقائيّة للدين. يُعدّ هذا التفسير الانتقائيّ للدين سبباً لعدم توفير حقوق متساوية وعادلة للنساء، في قضايا الزواج والطلاق وحقوق الأسرة الأخرى. فتقول إحدى المشاركات: "قانون الأحوال الشخصيّة، لم يضمن حقوق النساء، وذلك لأنّه مبنيّ على تفسير الدين بشكل انتقائيّ".

- استخدام الشريعة الإسلاميّة بشكل انتقائيّ، وتسييس الدين ليصبح أداة في أيديها. يتمّ استخدام الدين لتبرير سياسات الحكومة وقراراتها، ما يؤثّر على حريّة الممارسة الدينيّة، ويقيّد حقوق الأقليّات الدينيّة والتعدديّة الدينيّة. فتقول إحدى المشاركات: "إنّ سلطات الأمر الواقع بالإضافة إلى الدولة السوريّة، قاموا باستخدام الدين لتبرير الكثير من الممارسات الظالمة، فيقولون لتبرير أيّ ممارسة، بأنّ الدين أمر بذلك. ولكنّهم في الوقت نفسه، لا يطبّقون الدين في قضايا أخرى، إن لم تتوافق مع مصالحهم".

وبهذا تُسلّط المشاركات الضوء على التحديات المتعلقة بتفسير الدين، وتطبيق الشريعة في سوريا، حيث يتمّ انتقاء بعض القوانين والتشريعات، وتوظيفها بشكل غير عادل وانتقائيّ، لخدمة المصالح السياسيّة للسلطات.

فمثلاً: تستغل بعض القوى المتشدّدة الدين ذريعة، لفرض شروط على عمل النساء وتنقّلهن، فلا يسمح لهن في بعض الحالات بالعمل خارج المنزل. كما تحدّثت إحدى المشاركات في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام، بأنّه يتمّ تحريم عمل المرأة، بحجّة أنّ عملها مخالف للشريعة، فتقول: "كلّ جمعة يخرج علينا أحد مشايخ السلطة بفتاوى جديدة، كلّ هدفها منع النساء من الخروج من المنزل إلى العمل، بحجّة أنّ ذلك مشتقّ من الشريعة الإسلاميّة".

وترى معظم النساء المشاركات أنّ: "الفجوة بين أدوار النساء والرجال في سوريا، سببها الرئيسيّ هو علاقة الدولة بالدين، واستخدام الدولة للدين في تعزيز هذه الفجوة، وفي زيادة اللامساواة في حقوق النساء، وخاصة على مستوى الأحوال الشخصيّة".

أمّا على مستوى مناطق الإدارة الذاتيّة، فهناك بعض الآراء المختلفة حول الإدارة الذاتيّة وعلاقتها بالدين. فترى بعض المشاركات بأنّ الدين، لم يكن له انعكاس كبير على سياسات الإدارة الذاتيّة، وبأنّ الإدارة إلى حدّ ما تراعي الحياديّة، في تعاملها مع الأديان والطوائف المختلفة في مناطقها، حيث أنّ قوانين الإدارة الذاتيّة غير مستمدّة من الشريعة الإسلاميّة، أو من أيّ دين آخر. وهذا ما عدّته بعض المشاركات سبباً للحياديّة والاعتدال في المنطقة، فتقول إحدى المشاركات: "في مناطق الإدارة الذاتيّة ليس هناك فرق بين مسلم ومسيحيّ، وبين سريانيّ وأرمنيّ أو تركمانيّ، فالدين ليس معياراً للتعامل مع الأشخاص".

"

الفجوة بين أدوار النساء والرجال في سوريا، سببها الرئيسيّ هو علاقة الدولة بالدين، واستخدام الدولة للدين في تعزيز هذه الفجوة، وفي زيادة اللامساواة في حقوق النساء، وخاصة على مستوى الأحوال الشخصيّة.

ترى معظم المشاركات

ترى أخرى بأنّ "العيش في ظلّ الإدارة، منح النساء حريّة أكبر في التنقّل والعمل، مقارنة بما كان عليه وضع النساء في ظلّ حكم داعش، وحكم النظام السوريّ". بينما وجدت بعض المشاركات في مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة، بأنّ هذه السياسات هي سياسات صوريّة، وليست تغييرات جذريّة في البنية السياسيّة والاجتماعيّة، وإنّما هي سياسات تستخدمها الإدارة الذاتيّة، لتلميع صورتها على الساحة الدوليّة. ودليلهن على ذلك هو أنّ تجنيد القاصرين والقاصرات ما زال موجوداً على الرغم من أنّ القوانين في مناطق الإدارة الذاتيّة تجرّم هذا الفعل. ولكنّ الإدارة إلى اليوم مستمرة في ذلك، لأنّه يتوافق مع مصالحها العسكريّة والسياسيّة، فحسب قول إحدى المشاركات: "الواقع ليس ورديّاً في مناطق الإدارة الذاتيّة، فعلى الرغم من وجود بعض القوانين، التي تُعدّ في صالح المرأة، ولكن مازال هناك ازدواجيّة في المعايير التي تتبعها الإدارة، ففي الوقت الذي تجرّم فيه الإدارة تجنيد القاصرين والقاصرات، إلا أنّها مازالت تمارسه حتى الآن، وهذا يعني بأنها تستخدم القوانين لمصلحتها، وليس لمصلحة المواطنين".

حريّة الاعتقاد والمعتقد:

تنصّ المادة الثالثة من الدستور السوريّ على أنّه: "تحترم الدولة جميع الأديان، وتكفل حريّة القيام بجميع شعائرها، على ألا يخلّ ذلك بالنظام العام". كما تنصّ المادة ٤٢ على أنّ "حريّة الاعتقاد مصونة وفقاً للقانون". ولكنّ وجهات نظر المشاركات، أكّدت عكس ذلك، فرأت معظم المشاركات، أنّ حريّة الاعتقاد منتهكة من قبل السلطة، ومن قبل قوى الأمر الواقع على عدّة مستويات. تؤكّد إحداهن على عدم تطبيق ما جاء به الدستور السوريّ، حول احترام الشعائر وحريّة المعتقد: "في سوريا لا يوجد ما يسمى بحريّة المعتقد، فمن غير الممكن لأيّ شخص أن يقوم بتغيير دينه، أو أن يصرّح عن إلحاده على سبيل المثال. والتقييد الممارس على الشعائر الدينيّة، هو تقييد تفرضه الدولة وفقاً لمصالحها". وتضيف أخرى مؤكّدة : "ليس هناك حريّة اعتقاد في سوريا، لأنّ الملحد أو اللادينيّ على سبيل المثال، لا يستطيع التعبير بحريّة عن انتمائه الدينيّ".

وقد شغل موضوع ارتداء الحجاب جزءاً من النقاشات المرتبطة بممارسة حريّة المعتقد، فترى النساء بأنّ ارتداء الحجاب، يجب أن يكون حريّة شخصيّة لكلّ امرأة، ولا يحقّ لأيّ سلطة التدخل به. ولكن ليس هذا هو الحال في المناطق الواقعة تحت سيطرة "هيئة تحرير الشام"، و"فصائل الجيش الوطني". فقد تحدّثت عدد من النساء في إحدى المناطق، تحت سيطرة "فصائل الجيش الوطني"، أنّ الحجاب لم يعد مفروضاً كما كان سابقاً، ولكن ما زالت بعض النساء، تتعرّضن لمضايقات عند الخروج بدون حجاب، أو قد تمتنع بعض الجهات عن توظيف النساء غير المحجّبات، حيث تقول إحدى المشاركات: "إنّ بعض المنظمات المموّلة من بعض الدول، تمتنع عن توظيف النساء غير المحجّبات، ولكن الوضع ليس كذلك بالنسبة لكلّ المنظمات".

> "إنّ بعض المنظمات المموّلة من بعض الدول، تمتنع عن توظيف النساء غير المحجّبات، ولكن الوضع ليس كذلك بالنسبة لكلّ المنظمات.
>
> تقول إحدى المشاركات

ممارسة الإيزيديين والإيزيديات لشعائرهم/ن، في مناطق سيطرة "فصائل الجيش الوطني" المدعومة من تركيا، قد تشكّل خطراً عليهم/ن، وقد تكون سبباً لإزعاجهم/ن ومطالبتهم/ن بالتوقّف عنها، حسب إحدى المشاركات التي تقول: "يتعرّض الإيزيديون حتى اليوم إلى تهديدات، وتُفرض عليهم قيود إذا أرادوا ممارسة شعائرهم في العلن".

خلال ثمانينيات القرن العشرين، وبسبب الحملة التي شنّها النظام السوريّ ضدّ الإخوان المسلمين، كان هناك بعض الممارسات في الجيش السوريّ ضدّ من يصلي من المجنّدين، وقد أكّدت إحدى المشاركات ذلك بقولها: "كان لديّ خمسة أخوة مجنّدون في الجيش السوريّ، كان يتمّ منعهم من الصلاة". بينما تحدّثت امرأة أخرى عن تجربة زوجها بقولها: "تمّ اعتقال زوجي، ووضعه في السجن الانفرادي فقط لأنّ الضابط، رآه وهو يصلي خلال خدمته في الجيش السوريّ".

وفي هذه الفترة نفسها، بدأت حملة ضدّ الحجاب في بعض المناطق، الذي كان يمثّل رمزاً إسلامياً، تمّ ربطه بحركة الإخوان المسلمين في سوريا، وقد شهدت إحدى المشاركات هذه الحملة في مدينة سراقب، حيث كانت مدرّبة العسكريّة تجبر الطالبات على خلع الحجاب، الأمر الذي حرم الكثير من الفتيات من التعليم، فقد امتنع أهاليهم عن إرسالهن إلى المدارس، وذلك خوفاً من إجبارهن على خلع الحجاب، وتقول هذه المشاركة: " لقد حُرمت من الذهاب إلى المدرسة، وتمّ تزويجي بشكل مبكر، وما زلت إلى الآن أعاني بسبب حرماني من التعليم وزواجي المبكر، وكلّ ذلك بسبب حملة خلع الحجاب، التي مارسها النظام". كما تحدّثت مشاركة أخرى، عمّا حدث في شوارع دمشق ضمن الحملة نفسها، حيث قامت قوات سرايا الدّفاع التّابعة لرفعت الأسد، في شوارع دمشق بنزع الحجاب عن رؤوس النساء بقوة السلاح[٩]، فتقول: "لقد عاصرت حملة خلع الحجاب في دمشق، وقد أصبحت النساء تخاف من الخروج من المنزل خلال تلك الفترة".

وبالتزامن مع حملة خلع الحجاب، التي قام بها رفعت الأسد بواسطة مظليّات رفعت الأسد وسرايا الدفاع، صدر قرار عام ١٩٨٣ بمنع الحجاب للطالبات في المدارس، ولكن في نهاية عام ٢٠٠٠، عمّمت وزارة التربية والتعليم في سوريا، على المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية السماح للطالبات بارتداء الحجاب، خلال الدوام المدرسيّ وفي الفصول الدراسيّة.[١٠]

أمّا في مناطق الإدارة الذاتيّة، فالوضع أصبح مختلفاً بعد طرد "داعش"، وتقول إحدى المشاركات: "الآن أصبح هناك هامش حريّة أكبر للنساء، في طريقة لباسهن أو حجابهن". و تؤكّد بأنّ الوضع في مناطق الإدارة الذاتيّة مختلف، فالأفراد يتمتّعون بحريّة الممارسة الدينيّة والثقافيّة، دون تدخّل يُذكر من الإدارة، تقول: "في الوقت الحاليّ كلّ إنسان حرّ بدينه، فهناك المسيحيّ والمسلم والأيزيديّ، وكلّ شخص يمارس معتقداته بدون تدخّل في الآخر".

وتؤكّد معظم المشاركات على أهميّة حياديّة الدولة تجاه الأديان، لضمان حريّة الاعتقاد وحريّة ممارسة الشعائر بقولها: "ليس هناك دولة صافية دينيّاً أو طائفيّاً أو عرقيّاً، فالدولة السوريّة مثلا فيها مسيحيون ومسلمون وإيزيديون وغيرهم".

٩- محمد خير موسى. جماعة كفتارو.. المواقف من ثورة الثمانينات واستفتاءات التسعينات. تلفزيون سوريا، ٢٨ آذار ٢٠٢١.

١٠- جماعة القبيسيات.... النشأة والتكوين. جسور للدراسات، كانون الأول ٢٠١٧.

ثانياً

المواطنة المتساوية وعلاقة الدولة بالدين

أجمعت المشاركات على ضرورة تحقيق المواطنة المتساوية المفقودة مطلقاً في الواقع السوريّ، سواء تحت سلطة النظام، أو في ظلّ سلطات الأمر الواقع، بسبب ربط الدستور والقوانين والتشريعات بالدين، وفي المجتمع السوريّ المتنوّع طائفيّاً ودينيّاً وقوميّاً، تظهر نتائج هذا الربط بشكل مؤثّر جداً في الحياة اليوميّة للأفراد، وتغييب وعيهم عن حقوقهم المدنيّة. وقد ناقشت مجموعة كبيرة من النساء فهم الأفراد لشكل الدولة ودستورها، وكم هو قاصر ومتحكَّم به من السلطة، خلال الأنظمة المتعاقبة في تاريخ سوريا. وجاء في تعبير إحدى المشاركات: "بالنسبة للمواطنة المتساوية، فهذا حتماً ما نحلم به، ونسعى لتحقيقه في سوريا المستقبل، وإلا سنبقى عالقين في دوّامة النزاعات الدينيّة الطائفيّة. وبعد ما مررنا به على مدى العقود الماضية، جرّبنا خلالها ربط الدولة ودستورها وقوانينها بالدين، وعشنا التعصّب الدينيّ والطائفيّ والمناطقيّ والقوميّ، وكانت نتيجة كلّ ذلك خسارتنا لحقوقنا وحياتنا ووطننا، لذا لابدّ للسوريين من فهم شكل الدولة في ظلّ تنوّعنا، ولا يوجد حلّ إلا عبر احترامنا لحقوق بعضنا كمواطنين". وقد ذكرت النساء تجربتهن تحت سلطة النظام السوريّ، الذي اعتمد على استخدام الدين، واستغلال تأثيره العاطفيّ لتسهيل حصوله على رضا الفئات الشعبيّة وقبولها، وهو ما تحدّثت عنه إحدى النساء: "أذكر عند تنصيب الأسد الإبن مشهد دخوله المسجد للصلاة، وإظهاره على أنّه الرئيس المؤمن، رغم أنّه كان من السهل ملاحظة عدم معرفته بطقوس الصلاة أو حتى الفاتحة، إنّه مخزٍ حقاً تصويره كممثل للمسلمين وهو مجرم. إنّ هذا تسييس وقح للدين، والنظام يستغلّ الدين حتى الآن بالبيانات، التي يصدرها ليدسّ السمّ بالعسل، لأنّه يعلم حقاً، أنّ المحرّك الرئيسيّ في مجتمعنا هو الدين".

بالنسبة للمواطنة المتساوية، فهذا حتماً ما نحلم به، ونسعى لتحقيقه في سوريا المستقبل، وإلا سنبقى عالقين في دوّامة النزاعات الدينيّة الطائفيّة.

تقول إحدى المشاركات

عبّرت مجموعة كبيرة من المشاركات عن رأيها، حول جذر مشكلة انعدام المواطنة المتساوية في سوريا، حيث ربطت بشكل رئيسيّ بين فصل الدين عن الدولة، وبين تحقيق المواطنة المتساوية، انطلاقاً من أنّ اعتماد التشريع الدينيّ في سنّ القوانين، يعزّز ذكوريّة القوانين، وبالتالي المزيد من حرمان المرأة من حقوقها ودورها، فلا مساواة في قانون الأحوال الشخصيّة في الميراث. وتلك الذكوريّة القانونية مصدرها عدم حياديّة الدولة تجاه الدين، واستغلال الخطاب الدينيّ لصالح السلطة، وأيضاً المزيد من التمييز ضدّ أبناء دين معيّن، أو طائفة معيّنة وما يترتب عليه من حرمان من الحقوق، وهو ما عبّرت عنه إحدى المشاركات حين قالت: "بلدنا غنيّة ومتنوّعة عرقيّاً ودينيّاً، فيها مسيحيون ومسلمون ويهود ويزيديون وملحدون، وهذه تُعدّ من الخصائص الإيجابية، لذلك لابدّ من ضمان حياديّة الدولة تجاه الدين والمعتقد، والقوانين مدنيّة تحمي حقوق الجميع، واعتماد الإسلام ديناً للدولة هو ظلم تجاه أبناء الأديان والمعتقدات الأخرى، وهذا ضدّ المواطنة حتماً".

في حين أنّ مجموعة أخرى من المشاركات، لم تكن فكرة الربط بين فصل الدين عن الدولة، وبين المواطنة المتساوية بذلك الوضوح لديهن، وركزّن نقاشهن على ضرورة تعميق فهم الأفراد لماهيّة الدولة

والحقوق، وضمان وجود دستور يحفظ حقوق جميع مواطني الدولة، وحماية القيم الاجتماعية الأخلاقية، على حسب تعبير إحداهن: "نحن حتماً نريد مواطنة متساوية تحمي حقوق المواطنين، دون تفرقة على أساس الدين أو القومية أو المعتقد، وهو ما كنّا وما زلنا نفتقده في حياتنا، لكنّنا اليوم تحت حكم أشخاص فاسدين متطرّفين، يستغلون الدين والطائفة، ويبعدون المجتمع عن قيم وأخلاق ديننا الإسلامي المعتدل".
وتؤكّد مشاركة أخرى: "أنّ ترك الدين كأداة تستخدمها الدولة في تحقيق مصالحها، وترك الدين بيد مشايخ السلطة، يستخدمون تفسيراته المتباينة لخدمة مصالحهم، ومصالح السلطة الحاكمة، سوف يؤثّر على تحقيق المواطنة المتساوية".

من ناحية أخرى ناقشت مجموعة من النساء ارتباط تحقيق المواطنة المتساوية، بتفعيل دور الأحزاب والقوى السياسيّة والنقابات، لأنّ هذه الفعاليات، تشكّل جذراً جامعاً على أساس المصلحة المشتركة، بعيداً عن أيّ سمة أو تصنيف أو مسمّى، وبالتالي تفعيل قوى المجتمع في حراكها للدفاع عن حقوقها، دون التعارض مع الانتماءات الشخصيّة في الديانة والقوميّة والاعتقاد، فتقول إحدى المشاركات: "أؤمن أنّ تحرير العمل الحزبيّ والنقابيّ، وحماية حريّة التعبير والصحافة من العوامل الأساسيّة لخوض نضالات، تعبّر عن مصالحنا، لنكون مواطنين لنا حقوقنا وواجباتنا، تحت حماية الدستور والقانون".

ثالثاً

علاقة الدولة بالدين في الدستور السوريّ

دين رئيس الدولة:

حدّد الدستور السوريّ دين رئيس الدولة بالإسلام، في المادة الثالثة التي تنصّ على أنّ "دين رئيس الجمهورية الإسلام".

كان السؤال الأساسيّ الذي تمّ طرحه على المشاركات حول هذا الموضوع، عمّا إذا كان من الممكن، أن ينتخبن للرئاسة شخصاً غير مسلم.

إحدى المشاركات أكّدت بأنّ السؤال فاجأها، لأنّه لم يتمّ سؤالها من قبل عن هذا الموضوع، ولم يتمّ أخذ رأيها في أيّ عمليّة انتخابات، جرت في سوريا، وذلك حسب قولها: "لأنّ الانتخابات بعد وصول حافظ الأسد إلى السلطة، تحوّلت إلى مجرّد استفتاءات شكليّة نتائجها معروفة مسبقاً، ودائماً نتيجة الاستفتاء تتجاوز نسبة ٩٠ بالمئة، لصالح الأسد الأب ومن ثم الأسد الابن". وقد أكّدت معظم المشاركات، بأنهن لم يقمن بالانتخاب أو الاستفتاء خلال كامل حياتهن، لأنّ الانتخابات شكليّة ولا قيمة لأصواتهن، وقد تمنّت إحداهن أن "تبقى على قيد الحياة، حتى تشهد اليوم الذي تذهب فيه إلى صندوق الاقتراع، وتجد قائمة بأسماء وبرامج المرشحين والمرشحات للرئاسة، تحتوي على أسماء متعدّدة من أديان وطوائف وقوميّات مختلفة".

وترى المشاركات بأنّه لن نصل إلى هذا اليوم، إلا إذا ضمن الدستور التعدديّة السياسيّة والحزبيّة، التي سوف تضمن ممارسة الحقوق السياسيّة بشكل ديمقراطيّ، ووصول أسماء متعدّدة إلى قائمة المرشحين والمرشحات. تقول إحدى المشاركات: "إذا كان هناك حريّة وتعدديّة سياسيّة، فسيصبح بإمكاننا انتخاب المسلم أو غير المسلم".

> "لا يهمّني دين الرئيس، وما يهمّني هو كيفيّة وصوله إلى السلطة."
>
> تقول إحدى المشاركات

بينما تقول مشاركة أخرى: "لا يهمّني دين الرئيس، وما يهمّني هو كيفيّة وصوله إلى السلطة".

بينما تؤكّد إحدى المشاركات بأنّها: "لم تقم يوماً بانتخاب رئيس الجمهورية، وذلك لأنّها لم تجد أيّ مرشّح يمثّلها، وذلك بسبب شكليّة الانتخابات، وعدم وجود خيارات حقيقية".

أما فيما يخصّ دين رئيس الجمهورية، فقد أكّدت معظم النساء المشاركات، بأنّ دين الرئيس هو أمر لا يعنيهن عندما يردن الانتخاب، "فليس ما يهمّ دين الرئيس، وإنّما المهم هو أن يتمّ انتخابه بشكل ديمقراطيّ، وأن يكون خاضعاً للمحاسبة في حال تجاوز الدستور، وأن يكون كفؤاً لقيادة الدولة، وقادراً على ضمان حقوق المواطنين". فالترشّح يجب أن يكون من حقّ كلّ إنسان، سواء كان مسلماً أم مسيحيّاً، كرديّاً أم عربيّاً، امرأةً أم رجلاً.

فحسب قول إحدى المشاركات: "الرئيس يجب أن يخدم الشعب، وأن يكون منتخباً من قبل الشعب".

وتقول إحدى المشاركات: "كوني مسلمة لا يعني، بأنّني سأقوم بانتخاب رئيس مسلم، وحتى لو كان خياري كمسلمة أن أنتخب المرشّح المسلم، ولكن الترشّح يجب أن يكون حقّاً مضموناً لكلّ مواطن، بغضّ النظر عن دينه أو طائفته أو جنسه أو قوميّته". وتضيف أخرى: "كون المرشّح مسلماً أو من طائفة معيّنة، لا يعني ذلك بالضرورة أنّه قادر على الحفاظ على مصالح الشعب، وعلى حقوق جميع المواطنين".

"الرئيس السوريّ الحاليّ هو رئيس مسلم، ولكنّه دمّر البلد، وهجّر الناس، وارتكب جرائم بحقّ الشعب، فالدين ليس معياراً للانتخاب، والمشكلة ليست في ديانة الرئيس، وإنّما في طريقة وصوله إلى السلطة، وفي مدّة وجوده بالرئاسة، وفي صلاحيّاته المطلقة".

وقالت إحدى المشاركات: "بما أنّنا نسعى إلى دولة عَلمانيّة ديمقراطيّة، لذلك سوف نختار الرئيس بناء على برنامجه الانتخابيّ، وليس بناء على دينه وطائفته".

وحسب بعض النساء، لا يكفي أن يضمن الدستور ترشّح الشخص المسلم وغير المسلم، أو المرأة المسلمة وغير المسلمة، وإنّما يجب أن يتمّ تحديد مدّة الرئاسة بعدد من السنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة، وأن يتمّ تحديد صلاحيّاته، بحيث لا تكون صلاحيات واسعة وشبه مطلقة كما هي الآن.

بما أنّنا نسعى إلى دولة عَلمانيّة ديمقراطيّة، لذلك سوف نختار الرئيس بناء على برنامجه الانتخابيّ، وليس بناء على دينه وطائفته.

تقول إحدى المشاركات

تقول إحدى المشاركات: "ما نريده هو انتخابات حرّة نزيهة، وأن يكون حكم الرئيس لسنوات يحدّدها الدستور، وليس للأبد كما تعوّد السوريون".

وقد رأت بعض المشاركات، بأنّ هناك حاجة لتوعية أكبر بدور الدولة، وبدور الرئيس وصلاحيّاته، وبضرورة وجود انتخابات حرّة ديمقراطيّة ونزيهة، من أجل أن تستعيد النساء إيمانهن بأهميّة أصواتهن في هذا النوع من الانتخابات، وفي هذا الإطار قالت إحدى المشاركات: "قد نحتاج إلى عشرات السنين، لنستعيد ثقتنا بالانتخابات، وبإمكانية حدوث انتخابات ديمقراطيّة نزيهة، وذلك بسبب حرماننا من هذا الحقّ لعقود طويلة".

بينما تقول إحداهن: "أنا سأقوم بانتخاب أيّ إنسان، رجل أو امرأة، أعلم أنّه سينهض ببلدي من ويلات الحرب، وسيجعل بلدي معافى، وسيضمن حقوق المواطنة المتساوية للجميع".

مصادر التشريع

يحظى موضوع علاقة الدين بالتشريع بأهميّة خاصة عند صياغة الدستور، وذلك لأنّ الممارسات الدوليّة السابقة، تؤكّد بأنّ الاعتراف بدين ما على حساب أديان أخرى، ومنحه امتيازات وتكريسه مؤسسيّاً، قد يترك آثاراً مؤذية على حقوق الأقليّات الدينيّة، وقد يؤدي ذلك إلى تصعيد التوتر بين الجماعات الدينيّة المختلفة.[١١] ولقد تطرّقت بعض الدساتير السوريّة إلى علاقة الدين بالتشريع، فذكر الدستور النافذ حالياً، وهو دستور عام ٢٠١٢، بأنّ "الفقه الإسلاميّ مصدر رئيسيّ للتشريع".

انقسمت آراء النساء المشاركات بين من ترى، بأنّ القانون الدولي كمصدر للتشريع، هو الخيار الأفضل لتحقيق المواطنة المتساوية، وبين من ترى بأنّ مرجعيّة التشريع، يجب أن تكون القانون الدوليّ بالإضافة إلى الفقه الإسلامي.

فترى المشاركات من القسم الأول، بأنّ القانون الدوليّ بما يتضمّنه من اتفاقيّات دوليّة هو الخيار الأفضل، وذلك "لأنّ القوانين الوضعيّة المبنيّة على القانون الدولي قابلة للتطوير، و تمّ تشريعها بما يتناسب مع احتياجات الإنسان بغضّ النظر عن دينه وجنسيّته وقوميّته وطائفته وجنسه. بينما القوانين المستمدّة من الشريعة الإسلامية من الصعب تطويرها وتعديلها، وذلك لأنّها مبنيّة على نصوص مقدّسة"، وفق تعبير إحدى المشاركات. فطالما بقيت القوانين قابلة للتطوير والتعديل، فإنّ بعض النساء أكّدن بأنهن سيدعمنها، وذلك بغضّ النظر عن مرجعيّتها، لأنّه في هذه الحالة سيكون للمواطنات والمواطنين الحقّ في مناقشة القوانين، وانتقادها والمطالبة بتعديلها، وهذا الأمر سيكون غير متاح عندما تكون القوانين مبنيّة على النصوص الدينيّة.

وترى هؤلاء المشاركات أنفسهن، بأنّ القانون المدنيّ الذي يضمن المساواة، ويضمن حقوق النساء والأقليّات، لا يتنافى أو يتعارض مع كونهن مسلمات، وإذا كان القانون مستمدّ من حقوق الإنسان، فذلك يضمن شموليّته لكلّ الطوائف والأديان، لأنّ المجتمعات معظمها مؤلفة من أطياف وأديان وقوميّات مختلفة، وهذا ينطبق على المجتمع السوريّ، "الحلّ الأنسب، هو أن يتعامل الدستور مع الإنسان كإنسان، بعيداً عن قوميّته وديانته" حسب وجهة نظر إحداهن.

ومن ناحية أخرى ترى هذه الفئة نفسها من المشاركات، بأنّ معظم القوانين المستمدّة من الشريعة الإسلامية والأديان الأخرى، هي قوانين ذكوريّة ولصالح الرجال، وبأنّ أيّ قانون مستمدّ من الدين، لا يمكن أن يشمل جميع الطوائف الدينيّة على قدم المساواة، حيث قد يكون للأديان معتقدات وعادات وممارسات مختلفة، فتقول إحداهن بأنّه: "من غير الممكن لأيّ قانون دينيّ، أن يشمل الأحكام الخاصة بكلّ الطوائف الدينيّة، وأن يضمن بأنّ هذه الأحكام سوف تضمن المساواة بين كلّ المواطنين، لهذا السبب لا بدّ من الفصل بين السلطة الدينيّة وبين السلطة المدنيّة، أي بين الدين والدولة".

١١- ابراهيم دراجي وريم تركماني. موضوع الدين في الدساتير السورية (The Question of Religion in the Syrian Constitutions). أيار ٢٠٢٠.

"إن المرجعيّة التي تضمن المواطنة المتساوية، هي المرجعيّة التي ستضمن لنا حقوقنا كنساء"، وفق تعبير إحدى المشاركات. فاليوم مرجعيّة التشريع في سوريا هي الفقه الإسلامي، ولكن ذلك يتمّ التلاعب به من قبل المشرّعين والسلطة التنفيذيّة، ولم يحقق ذلك المواطنة المتساوية، وإنّما أدى إلى ترسيخ الفجوة بين المسلم والمسيحيّ، وبين السنيّ والدرزيّ، وبين النساء والرجال، فحسب قول إحداهن: "إذا كان القانون الدوليّ كمرجعيّة للتشريع، سوف يضمن المواطنة المتساوية. فنحن نميل إلى هذا الخيار".

إن المرجعيّة التي تضمن المواطنة المتساوية، هي المرجعيّة التي ستضمن لنا حقوقنا كنساء.

تقول إحدى المشاركات

وهناك بعض النساء اللواتي فقدن الثقة بالمشرّعين، وبرجال الدين وبوزارة الأوقاف، التي تتحكّم بقضايا الأحوال الشخصيّة المؤثّرة بشكل خاص ومباشر على حقوق النساء، فتقول إحدى المشاركات بأنّه: "حتى عندما يتمّ اعتماد الفقه الإسلامي كمصدر للتشريع، فلا يتمّ اختيار ما هو منصف بحقّ النساء، أو بحقّ الإنسان من الفقه، وإنّما يختار المشرعون ورجال الدين الأحكام، التي ترسّخ سيطرة الرجل وتفوّقه وتبعيّة النساء".

أما الفئة الثانية من النساء، فترى بأنّ مرجعيّة التشريع، يجب أن تكون القانون الدوليّ بالإضافة إلى الشريعة الإسلاميّة، فالمشكلة هو أن تكون الشريعة الإسلاميّة هي المصدر الأساسيّ للتشريع، فإذا كنّا نسعى إلى المواطنة المتساوية، فإنّ هذا الخيار لن يوصلنا إلى هدفنا كمواطنين سوريين، وبشكل خاص كنساء وذلك لعدّة أسباب؛ السبب الأول بأنّ المجتمع السوري ليس مكوّناً واحداً فقط. والسبب الثاني بأنّ الشريعة قابلة للتأويلات والتفسيرات الشخصيّة للمشرّع، الذي قد لا يكون حياديّاً، ويمكن أن يخضع لهيمنة السلطة السياسيّة. فتقول إحدى المشاركات بأنّ: "الشريعة الإسلامية بحدّ ذاتها، قد لا تكون المشكلة في هذا النقاش، وإنّما المشكلة فيمن يطبّق هذه الشريعة، وفي طريقة تطبيقها الانتقائيّة، ومن غير الممكن ضمان تطبيق الشريعة بشكل غير انتقائيّ، وغير تابع لمصالح الجهات المختلفة، وغير مبنيّ على مصالح الرجال".

حتى عندما اختارت بعض النساء أن يكون هناك مرجعيّتان للتشريع، مرجعيّة دينيّة، ومرجعيّة مدنيّة، فإنّ اختيار بعضهن لهذا، كان من أجل تجنّب الصراع، الذي من الممكن أن يحدث في حالة تحديد مرجعيّة التشريع بالمرجعيّة المدنيّة وليس الدينيّة، وخاصة بين الناس الذين يرغبون بوجود قانون ذي مرجعيّة دينيّة. فقد كان إنهاء النزاع في سوريا أحد دوافع المشاركات في خياراتهن، حول علاقة الدولة بالدين، فتجد إحدى المشاركات أنّ: "الكثير من الناس سوف يتوجهون إلى اختيار الشريعة مصدراً للقوانين، أو الاستفتاء على دستور ينصّ على الشريعة الإسلاميّة كمرجعيّة تشريعيّة، لذلك من الأفضل أن يُترك للناس الخيار باللجوء إلى القانون المدنيّ أو للشرع... وذلك تجنّباً لأيّ نزاع، قد يحصل في حال لم يكن هناك خيار القانون الدينيّ".

وقد عكست وجهات نظر المشاركات فيما يتعلق بمصادر التشريع، تناقضاً فيما بين رؤيتهن لمصادر التشريع، ورؤيتهن للمواطنة المتساوية، فالنساء اللواتي اخترن الفقه الإسلامي كأحد مصادر التشريع، عدن واخترن المواطنة المتساوية كأساس لبناء سوريا المستقبل، وحسب بعضهن بما أنّ أحكام الشريعة الإسلاميّة، لا تعطي المرأة مثل حقّ الرجل، فهي بالتالي لم تساوِ بين الرجل والمرأة، وبذلك سوف تختلّ أسس المواطنة المتساوية بين مواطن رجل ومواطنة امرأة. وتؤكّد إحدى المشاركات ذلك بقولها: "إذا كان خروجنا في ثورة ضدّ النظام هدفها المواطنة المتساوية، فلن أختار أن يكون مصدر التشريع هو الفقه الإسلامي، فعلى الرغم من أنّني أميل للدين الإسلامي على المستوى الشخصيّ، ولكن على مستوى الدولة لا علاقة لانتمائي الدينيّ الشخصيّ".

ولكن مصادر التشريع تختلف كذلك باختلاف قوى السيطرة في المناطق المختلفة، فالقوانين والأنظمة في مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة، لم تعد مستمدّة من الشريعة الإسلامية، على الرغم من استمرار تأثير قوانين الدولة السوريّة، ولكن بعض قضايا الأحوال الشخصيّة، تمّ تعديلها مثل حقّ الرجل في الزواج من أربعٍ. ففي القامشلي يعاقب الرجل الذي تزوّج امرأة ثانية، إلا إذا كان الزواج لأسباب قاهرة، فليس هناك اعتماد على الشريعة الإسلاميّة مثل قوانين الدولة السوريّة.

وبينما أجمعت النساء في بعض المناطق على أنّ مصدر التشريع الرئيسيّ، يجب أن يكون قوانين وضعيّة مثل القانون الدوليّ، ولكن في مناطق أخرى، تراوحت آراء النساء بين من يرى، بأنّ الفقه الإسلاميّ يجب أن يكون مصدراً رئيسيّاً للتشريع، بالإضافة إلى القانون الدوليّ، بينما رأت أخريات بأنّ الشريعة الإسلاميّة هي انتماء داخليّ خاص بكلّ شخص، لكنّ القانون يجب أن يضمن المساواة للجميع.

فحسب قول إحدى المشاركات: "الشريعة الإسلاميّة يتمّ تطبيقها بشكل متحيّز في إدلب، وبشكل متشدّد في بعض الأحيان، فيتمّ انتقاء ما يناسب مصالح الفصائل ومصالح الرجال في المنطقة، فهناك ازدواجية واضحة في المعايير، عندما يأتي الأمر إلى تطبيق القوانين وإصدار القرارات المرتبطة بحقوق النساء، فإذا كانت الشريعة الإسلاميّة تتوافق مع مصلحة فصيل معيّن من الفصائل المسيطرة على المنطقة، فيتمّ التشريع وفق هذه المصلحة، بينما في حال لم تتوافق مع هذه المصالح، يتمّ تجاهلها".

وغالباً يتمّ تطبيق الشريعة الإسلاميّة على القضايا التي تخصّ النساء حصراً، فعلى سبيل المثال يتمّ حرمان النساء من العمل في بعض المجالات مثل المحاماة، فتتحدّث إحدى المشاركات بأنّها "واجهت صعوبة كبيرة في الدخول إلى سلك المحاماة، الذي يقتصر على الرجال". ويتمّ منع النساء من العمل في بعض الحالات، تحت حجّة تحريم عمل النساء خارج المنزل.

قوانين الأحوال الشخصيّة

إنّ أهمّ نقطة أثارها النقاش حول مصادر التشريع، هي قوانين الأحوال الشخصيّة، فهو سبب في العديد من التجارب الشخصيّة المؤلمة، التي روتها المشاركات على اختلاف مناطقهن وانتماءاتهن، مثل

حرمانها حضانة أطفالها، أو من الإرث والطلاق التعسفيّ، أو تعدّد الزوجات. حيث يمكن القول بأنّ الفقه الإسلامي كمصدر أساسيّ للتشريع في سوريا، وفقاً لما نصّ عليه الدستور، هو مصدر لقانون الأحوال الشخصيّة العام فقط.

وقد انقسمت آراء النساء حول مصادر التشريع إلى قسمين؛ القسم الأول (أغلبيّة المشاركات)، اتّجهت إلى أن تكون مصادر التشريع بعيدة عن الأديان. أمّا القسم الثاني، فمع أن تتضمّن مصادر التشريع القوانين الدوليّة، إلى جانب الشريعة الإسلاميّة.

في سوريا هناك ثمانية قوانين للأحوال الشخصيّة، تحكم قضايا الأسرة، وتُعدّ جميعها قوانين تمييزية، حيث تعتبر المرأة ناقصة أهليّة، وتُخضعها لولاية الرجال في العائلة. وقد ورد في الدستور السوريّ بأنّ "الأحوال الشخصيّة للطوائف الدينيّة مصونة ومرعيّة، فقانون الأحوال الشخصيّة العام رقم ٥٩، لعام ١٩٥٣ للمسلمين، الذي مصدره الشريعة الإسلامية: وسمي القانون العام لأنّه يُطبّق على المسلمين في قضايا الخطبة و الزواج، والنفقة والطلاق والحضانة، أما الإرث فيُطبّق على باقي السوريين غير المسلمين، على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم في ما عدا ذلك. وقد تمّ تعديل هذا القانون في عام ٢٠١٩.[١٢]

تقول إحدى المشاركات بأنّها ترى أنّ "عبارة الأحوال الشخصيّة للطوائف الدينيّة مصونة ومرعيّة، التي نصّ عليها الدستور السوريّ، تعني بأنّ من لديه نفوذ، يستطيع التحكّم بحقوق النساء، وفقاً لأهواء رجال الدين في كلّ طائفة".

ترى معظم النساء المشاركات، بأنّ قانون الأحوال الشخصيّة حتى بعد تعديله الأخير، ما زال غير منصف أبداً، وينتهك حقوق النساء في مختلف القضايا، "والمشكلة في القانون بحدّ ذاته، فحتى لو طالبت المرأة بحقوقها، ولجأت إلى القضاء، فإنّ القانون لا يحميها". وقد شاركت النساء تجارب عديدة، تعرضن فيها للتمييز في مسائل الأحوال الشخصيّة.

القضايا المتعلّقة بالزواج والطلاق، كانت ولاتزال بمثابة امتياز للرجل، يمارسه متى يرغب. فعلى سبيل المثال، القانون مازال يعطي الرجل الحقّ بالطلاق التعسفيّ، بإرادة منفردة، بينما يحرم المرأة من هذا الحقّ، فالمرأة التي تريد الطلاق، يجب أن يكون لديها سبب مقنع للقاضي، أو عليها أن تلجأ إلى الخلع الذي يحرمها من كلّ حقوقها. وقد سهّل ذلك على الرجال في مناطق كثيرة الزواج لفترة قصيرة، ثم الطلاق دون الحاجة إلى بيان الأسباب.

وتتساءل إحدى المشاركات عن ذلك قائلة: "لماذا أنا ملزمة بالخلع، بينما هو يستطيع تطليقي دون أن يوضح حتى أسبابه؟".

١٢- دعد موسى. قوانين الأحوال الشخصية في سوريا. FES، كانون الأول ٢٠١٨.

ولا يقتصر الأمر على قضايا الطلاق والزواج، وإنّما ترى المشاركات، بأنّ قوانين الأحوال الشخصيّة بمجملها بمثابة امتياز، يستخدمه الرجل متى شاء لخدمة مصالحه.

مشاكل الإرث هي أكثر ما ركّزت عليه المشاركات، من كافة الطوائف والديانات والمناطق. فعلى الرغم من أنّ الشريعة الخاصة بالموحّدين الدروز، تساوي بين المرأة والرجل بالميراث، وفق تعبير بعضهن، إلا أنّ الوصيّة تنسف هذا الحقّ من جذوره، وبالتالي تحرم المرأة ظلماً من حقّها بالميراث. فنصّ الوصيّة يحرم المرأة من الميراث لدى طائفة الموحّدين الدروز، وهو أقوى مستند قانونيّ لتحديد توزيع الإرث. وقد درجت العادات والتقاليد والأعراف لدى جزء من المجتمع، على حرمان المرأة من حقّها في الميراث، أو منحها حقّ الانتفاع خلال حياتها فقط، حيث نصّت المادة ٣٠٧ من قانون الأحوال الشخصيّة، على تنفيذ الوصيّة للوارث ولغيره بالثلث وبأكثر منه، وهذا منح الموصي حقّ الإيصاء بماله وممتلكاته لمن شاء من ورثته أو غير ورثته. فالوصيّة لدى الدروز مستثناة مما جاء به الشرع الإسلاميّ، حيث لا يجوز الوصيّة لوارث فيما يتجاوز الثلث.[١٣]

فالنساء من طائفة الموحّدين الدروز، لا يرثن حصّة مساوية للرجال، ويذهب الإرث في معظم الحالات إلى ذكور العائلة، حيث يقوم الأب بعمليات بيع وشراء، أو وصيّة لصالحهم حتى يضمن أن لا يذهب الإرث إلى بناته. وتبقى غرفة في المنزل، تسمى "غرفة المقاطيع" للإناث من العائلة، كالبنت العزباء والأرملة والمطلّقة، وتعني كلمة امرأة مقطوعة في العرف المحليّ؛ المرأة التي لا سند لها.

تقول إحدى المشاركات: "لقد حُرمت الكثير من نساء عائلتي من الميراث، وذلك لأنّه عند الطائفة الدرزيّة، لا تُورّث النساء إلا إذا كان هناك وصيّة من ربّ الأسرة، وتخصّص غرفة للبنات اسمها غرفة المقاطيع. العائلات من الممكن أن تورّث بناتها، في حالات قليلة جداً، وباجتهاد شخصيّ منها".

وبالمقابل يكون لهذه المرأة من الغرفة حقّ الانتفاع فقط، وهو ما يعني؛ بأنّه لا يحقّ لها أن تبيعها، أو تورّثها لأولادها، فقط يحقّ لها الانتفاع منها، كأن تقوم بتأجيرها أو السكن فيها، وهو ما يعني حرفيّاً حرمانها من ميراثها الشرعيّ.

"
لقد حُرمت الكثير من نساء عائلتي من الميراث، وذلك لأنّه عند الطائفة الدرزيّة، لا تُورّث النساء إلا إذا كان هناك وصيّة من ربّ الأسرة، وتخصّص غرفة للبنات اسمها غرفة المقاطيع.

تقول إحدى المشاركات

تقول إحدى المشاركات من الطائفة الدرزيّة أنّ "والدها ضغط على والدتها، من أجل التنازل عن قطعة أرض صغيرة، ورثتها عن والدها، وذلك تجنّبا للمشاكل التي قد يسبّبها أخوتها لها، في حال احتفظت بالأرض لنفسها".

١٣- مفتاح: أحكام الإرث لدى الطوائف والمذاهب في سوريا. موقع حقوق السكن والأراضي والممتلكات، ٢٦ تموز ٢٠٢٢.

حتى في الديانة المسيحيّة حسب إحدى المشاركات: "هناك الكثير من المشاكل المتعلّقة بالإرث. ففي حال عدم وجود أخوة ذكور ووجود أخوة إناث فقط، فإنّ أبناء العم يرثون من الأب. وقد وجدت بعض العائلات طريقة الهبة كحلّ لمشكلة الإرث".

أمّا في قانون الأحوال الشخصيّة للمسلمين، فإنّ الإرث هو حصّة للأنثى مقابل حصّتين للذكر، وتقول إحدى المشاركات أنّ "هذه الأحكام، تقوم على مبدأ القوامة الإسلاميّ، فبما أنّ الرجل مكلّف بالإنفاق، فإنّ هذا يبرّر قضيّة عدم المساواة في الميراث، ويستخدم رجال الدين حجّة القوامة بشكل دائم، للتهرّب من أيّ نقاش يتعلّق بقضيّة الإرث".

أمّا المشاركات من الطائفة الإسماعيليّة، فقد أكّدن بأنّهن يعانين من مشاكل الإرث كذلك، فيتمّ الضغط عليهن للتنازل عن الإرث لصالح ذكور العائلة، وإنّ نسبة قليلة جداً من النساء، يرثن من عائلاتهن، أمّا النسبة الأكبر فيتنازلن عن حقّهن بصمت.

إن موضوع الإرث حسب بعض المشاركات، لم يعد له علاقة فقط بالدين، وإنّما يرتبط بشكل أساسيّ بالمصالح الأبويّة في كافة المناطق، فتقول إحدى المشاركات: "لم أرث من أهلي شيئاً، وحتى الشريعة الإسلاميّة لم يتمّ تطبيقها في حالتي، وهذا تجاوز للدين". وتتساءل بأنّ "هؤلاء الأشخاص أنفسهم الذين حرموني من الإرث، يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلاميّة عند وضع التشريعات، ولكنّهم لا يطبّقونها عندما تتعارض مع مصالحهم".

أما المشاركات الكرديّات، قلن أنّه عندما يحاولن المطالبة بحصصهن من الإرث، تتمّ مقاطعتهن ومعاداتهن من قبل عائلاتهن. وتقول إحدى المشاركات أنّه "عندما توفي والدي، استولى إخوتي الذكور على الإرث، على الرغم من أنّ زوجي معتقل، وأختي ليس لديها معيل، فقد تمّ إنكار حقّي وحقّ أختي في الميراث".

لم أرث من أهلي شيئاً، وحتى الشريعة الإسلاميّة لم يتمّ تطبيقها في حالتي، هؤلاء الأشخاص أنفسهم الذين حرموني من الإرث، يطالبون بتطبيق الشريعة الإسلاميّة عند وضع التشريعات، ولكنّهم لا يطبّقونها عندما تتعارض مع مصالحهم.

تقول إحدى المشاركات

وتتبع مناطق الإدارة الذاتيّة أنظمة وقوانين مختلفة عن مناطق النظام السوريّ، فهناك ما يسمّى بالعقد الاجتماعي الخاص بمناطق الإدارة الذاتيّة، الذي ينصّ في مادته الثالثة عشرة، على ضمان حريّة المرأة وحقوقها في المجتمع والمساواة بين الجنسين. ويُعدّ العقد الاجتماعي بمثابة دستور لدى الإدارة الذاتيّة.

كما تمنع الإدارة الذاتيّة الزواج قبل سن الـ١٨ ، وتؤكّد على المساواة في الميراث، وعلى منع تعدّد الزوجات. كما أنّ الرئاسة المشتركة، ضمنت دخول النساء إلى كافة المجالات.

وقد أصبحت القوانين لصالح المرأة وفق بعض المشاركات، فتقول إحداهن: "المرأة المطلّقة لم يكن بإمكانها، أن تخرج من البلاد إلا بموافقة الزوج، ولكن أصبحت الآن قادرة على السفر بأولادها دون إذن". وتضيف أخرى: "لقد تمّ إنشاء ما يسمّى ببيت المرأة، وهو ملجأ يستقبل النساء المعنّفات، أو المطلّقات بشكل تعسفيّ، ويقدّم الحماية لهن".

وهناك أيضاً ما يسمّى بلجنة المصالحة، تحت إشراف الإدارة الذاتيّة، التي يلجأ إليها الناس في حال لم يريدوا اللجوء إلى المحاكم، وهي لجنة مؤلّفة من وجهاء المنطقة وكبار السن.

في مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة، الزواج المبكر ممنوع، ويعاقب الأب الذي يقوم بتزويج ابنته بالسجن لمدّة تصل إلى ثلاثة أشهر. وعلى الرغم من منع الزواج المبكر، بقيت هذه الظاهرة منتشرة، بالإضافة إلى مشاكل أخرى متعلّقة بالزواج والطلاق وغير ذلك. فتقول إحدى المشاركات أنّها اختارت البقاء عند زوجها رغم كونه معنّف، وقام بتعنيفها مرّات كثيرة، وذلك لأنّها تعلم بأنّ "القوانين في مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة، لا تمنح أيّ حقوق في حالة الطلاق".

حتى تعدّد الزوجات ممنوع في هذه المناطق، ولكن تحصل الكثير من التجاوزات وفقا لمصالح الفئة الحاكمة. فتقول إحدى المشاركات أنّ جارهم "يبلغ من العمر ٧٧ سنة، وهو يعمل مع الإدارة الذاتيّة، تزوّج امرأة ثانية على زوجته، ولم يحاسبه أحد. مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة، ليست المدينة الفاضلة".

أمّا في إحدى المناطق الخاضعة لسيطرة "فصائل الجيش الوطني السوريّ" المدعوم من تركيا، فإنّ النساء قد تلجأن إلى المحاكم في المنطقة، ولكن هذه المحاكم من يحكمها على أرض الواقع هو الفصائل، والقاضي والمحقّق مجرّد تابعين للفصيل. فحسب قول إحدى المشاركات: "الأحكام التي تصدر هي أحكام مبنيّة على مصلحة الفصيل، وليس على مصلحة المدّعي، أو على الشريعة الإسلاميّة كما يروّجون".

وتثير مسألة الطلاق مشاكل أخرى ناشئة عن النزاع، وعن اختلاف جهات الحكم والسيطرة، فقد حصلت الكثير من حالات الطلاق، التي بقيت غير معترف بها، لأنّه لم يتمّ تسجيلها بشكل رسميّ في سجلات الحكومة. فعلى سبيل المثال، تشرح إحدى المشاركات، أنّ ذلك ما حصل معها حين اختلفت مع زوجها، وتمّ الطلاق عن طريق شيخ، وحصلت على ورقة تثبت طلاقها، ولكنها لا تستطيع إبراز هذه الورقة أمام محاكم النظام السوريّ، ولهذا السبب فهي لا تزال متزوّجة لدى محاكم الدولة السوريّة، وزوجها يعيش في مناطق النظام السوري، ويستفيد من ذلك، فقد استصدر بطاقة ذكيّة للحصول على المازوت والغاز، كونه ما زال متزوجاً في مناطق النظام. ولم تستطع حتى الآن المطالبة بالنفقة لابنه بسبب ذلك. وهذه الحالة منتشرة كثيراً في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوريّ.

تثير قوانين الأحوال الشخصيّة مشاكل أخرى أيضاً مثل الزواج المبكر، والولاية والوصاية والحضانة والنفقة. فتقول إحدى المشاركات: "إحدى قريباتي طلّقها زوجها، ولديها ثلاثة أطفال والحضانة لها. لكنّ القاضي حدّد النفقة بمبلغ ٦٠ ألف ليرة للأطفال، وهو مبلغ لا يكفي لعدّة أيام".

كما أضافت امرأة أخرى بأنّها عانت بسبب قانون الأحوال الشخصيّة، وذلك لأنّ زوجها معتقل منذ ١١ سنة، وهي لا تستطيع التصرّف بأمواله حتى الآن، فإذا أرادت أن تبيع المنزل من أجل أن تصرف على أولادها، فهي لا تستطيع، لأنّ القانون لا يضمن لها ذلك. لهذا السبب تقول بأنّ "القانون يجب أن يضمن للنساء حقّ التصرف بأموال زوجها وممتلكاته في حالة الغياب، وخاصة في السياق السوريّ، حيث الآلاف مختفون قسراً ومعتقلون.

> إحدى قريباتي طلّقها زوجها، ولديها ثلاثة أطفال والحضانة لها. لكنّ القاضي حدّد النفقة بمبلغ ٦٠ ألف ليرة للأطفال، وهو مبلغ لا يكفي لعدّة أيام.
>
> تقول إحدى المشاركات

وقد أكّدت النساء الأخريات بأنّ هذه الحالة ليست فرديّة، وهي تنطبق على آلاف النساء اللواتي فقدن أزواجهن خلال النزاع، ولهذا السبب يعتقدن بأنّ هناك حاجة ملحّة للمساواة في هذه القضايا، ومراعاة حقوق النساء، والظروف التي فرضها النزاع اليوم أكثر من أيّ وقت مضى. فلو تحقّقت المساواة في قضايا الأحوال الشخصيّة، فإنّ هذه المرأة وغيرها حسب تعبيرهن، لن تتعرّض إلى كلّ هذا الإجحاف، وهذا الحرمان من التصرّف بممتلكات الزوج.

وقد اقترحت المشاركات عدّة حلول مرتبطة بقانون الأحوال الشخصيّة، وانقسمت هذه الاقتراحات إلى قسمين، القسم الأول يرى ضرورة أن يصبح قانون الأحوال الشخصيّة قانوناً مدنيّاً، يضمن المساواة بين النساء والرجال، فحسب قول إحدى المشاركات: "قانون الأحوال الشخصيّة الحاليّ المستمدّ من الشريعة الإسلاميّة بقسم كبير منه، وقوانين الأحوال الشخصيّة الأخرى، جميعها لا تضمن المساواة". وتؤكّد مشاركة أخرى ذلك بقولها: "فهذه القوانين تمنح امتيازات للرجل على حساب المرأة، وهي قوانين مبنيّة على رغبات ومصالح رجال الدين والفئات الحاكمة، وليست مبنية على مصالح النساء واحتياجاتهن". لذلك ترى هؤلاء المشاركات أنّ فصل الدين عن الدولة، سوف يضمن وجود قانون قائم على المساواة بين الجنسين. وتقول إحدى المشاركات معلّقة على ذلك: "ما دامت قوانين الأحوال الشخصيّة مستمدّة من الأديان، فلن يكون هناك مساواة". وتردّ أخرى بأنّه "طالما ليس هناك مساواة، فستبقى النساء تشعر بالتبعيّة والنقص، وتشعر بأنّ مواطنتها ليست كاملة".

> طالما ليس هناك مساواة، فستبقى النساء تشعر بالتبعيّة والنقص، وتشعر بأنّ مواطنتها ليست كاملة.
>
> تقول إحدى المشاركات

كما تربط بعض المشاركات الأمر بالعنف، فحسب رأي إحداهن: "كلّما زادت أشكال عدم المساواة بين المواطنين، كلّما ارتفعت احتماليّة انتشار أشكال مختلفة من العنف، وهذا ما شهدناه في سوريا خلال ١٢ سنة. فاللامساواة كانت سبباً في تأجيج النزاع في مناطق السيطرة المختلفة.

بينما يرى القسم الآخر من المشاركات، بأنّ الحلّ قد يكون بوجود قانونين للأحوال الشخصيّة؛ قانون مدنيّ، وآخر شرعيّ، وبذلك يُترك أمر اختيار القانون للناس، ويُراهنّ بذلك على تشكّل الوعي الفرديّ بين الناس، وذلك نتيجة لما مرّوا به خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية. ولكن مشاركات أخريات، يرون بأنّنا لا نستطيع المراهنة على تشكيل الوعي الفرديّ بضرورة المساواة داخل المجتمعات، لأنّ ذلك قد يستغرق عشرات السنين، وسوف تزداد معاناة النساء والفجوة بين الجنسين، خلال هذه السنين".

كما ترى هؤلاء المشاركات، بأنّ وجود قانونين؛ مدنيّ وشرعيّ، لن يضمن للنساء الحقّ في اختيار القانون المدنيّ، إذا وجدنه يلبي تطلعاتهن، وذلك لأنّ الرجل هو المتحكم بأغلب هذه القرارات والخيارات في المجتمعات الأبويّة حتى الآن، وهو من سيدفع النساء في عائلته إلى اختيار القانون، الذي يناسب مصلحته، وهو في الغالب القانون الشرعيّ في هذه الحالة.

رابعاً

علاقة الدولة برجال الدين
وعلاقة رجال الدين بالدولة

توظيف الدولة للدين

السلطة السياسيّة تاريخيّاً تستغل الدين لمصالحها، فقد قام النظام السوريّ منذ عهد حافظ الأسد وحتى عهد بشار الأسد، باستغلال رجال الدين واستخدامهم لغايات تخدم السلطة، كما قام النظام بتوظيف الدين في خطابه بعد الثورة بشكل أكبر، وذلك لكسب المزيد من الشرعيّة ضمن المجتمع المتديّن، أو حسب إحدى المشاركات: "لإيهام الناس بأنّ المشكلة في سوريا هي مشكلة بين طائفة وطائفة، وليس بين نظام وشعب ثار ضدّه".

وترى النساء بأنّ توظيف الدين من قبل السلطة بهذا الشكل، تجلّى بشكل واضح عندما فتح النظام السوريّ المجال لبعض رجال الدين، للقيام بالعمل الدعويّ، ولكن تحت سيطرته، مثل الشيخ أحمد كفتارو، والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي. "الدولة تتحكّم في الأديان عبر تعيين رجال الدين في المناصب الرسميّة وغير الرسميّة، واستخدامهم كأدوات عبر رشوتهم أو ترهيبهم، ويقوم رجال الدين عبر مناصبهم بخدمة الدولة، من خلال إضفاء الشرعيّة الدينيّة على قوانينها وسياساتها"، وفق ما ذكرت إحدى المشاركات.

فحسب بعض المشاركات: "إنّ الفصائل المتشدّدة تقوم باستخدام الدين بما يتناسب مع مصالحها، وغالباً ما تتعارض مصالح هذه الفصائل مع حقوق النساء، فتلجأ الفصائل إلى استخدام الخطاب الدينيّ لتشريع حرمان النساء من حقوقهن". وتضيف مشاركة أخرى، أنّ "الخطاب الدينيّ في بعض مناطق المعارضة، يقول بعدم جواز استلام النساء لمناصب سياسيّة، بحجّة أحد الأحاديث النبويّة، الذي يقول (ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة)". ولكنّها تؤكّد "بأنّ هذه مجرّد حجج، وبأنّ هذه القضية لا علاقة لها بالدين الإسلاميّ، فهو لم ينهَ النساء عن المشاركة السياسيّة، ولكن هذه الحجّة يتمّ استخدامها لحرمان النساء من الوصول إلى المناصب السياسيّة".

وتتحدّث إحدى المشاركات عن تجربتها في انتخابات المجلس المحليّ، في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في عام ٢٠١٧، حيث شاركت بالانتخابات، وأصبحت عضوة في مكتب المرأة، وتابعت قائلة: "لكن في عام ٢٠١٩، صدر قرار بإلغاء مكتب المرأة في المجلس المحليّ، ولكنّي اعترضت على القرار أمام الشؤون الإداريّة، وسألت عن سببه، فكان الجواب بأنّه لا يجوز دينيّاً أن يكون هناك مكتب للمرأة". وهي ترى "بأنّ هذه مجرّد حجّة لإبعاد النساء عن العمل السياسيّ، والمنطقة بحاجة ماسة اليوم لمشاركة النساء في الشأن العام، ومنح النساء مساحة أكبر للعمل والتغيير".

وتقول مشاركة أخرى بأنّه "تمّ منع النساء من الانتساب لنقابة المحامين الأحرار للحجّة الدينيّة نفسها، وللهدف نفسه المتمثّل في إقصاء النساء عن الشأن العام".

> "تمّ منع النساء من الانتساب لنقابة المحامين الأحرار للحجّة الدينيّة نفسها، وللهدف نفسه المتمثّل في إقصاء النساء عن الشأن العام.
>
> تقول إحدى المشاركات

أمّا المشاركات في مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة، فبعضهن ترى بأنّ توظيف السلطة للدين محدود مقارنة بالنظام السوريّ، "فقبل ٢٠١١، كان يتمّ استغلال الدين لصالح الحزب الحاكم، لكن بعد ثورة ٢٠١١، اختلفت الكثير من المفاهيم، وأصبح تأثير رجال الدين، وتأثير الدين في السياسة أقلّ في مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة". كما تؤكّد ذلك إحدى المشاركات بقولها: "هناك دعوة إلى ما يسمّى بالإسلام الديمقراطيّ، فقد تمّ افتتاح أكاديميّة الإسلام الديمقراطيّ، وهي مخصّصة للأشخاص، الذين يرغبون بتعليم أولادهم تعليماً شرعيّاً، ويشرف عليها علماء دين معتدلون، وهي للذكور والإناث".

أما البعض الآخر، يرى أنّ "الإدارة الذاتيّة تتحكّم، بالدين وتستخدمه لمصالحها السياسيّة، فهي ما زالت تسيطر على خطاب رجال الدين، فرجل الدين لا يستطيع أن يتحدّث في أيّ موضوع دينيّ إلا بموافقة الإدارة، وتحت إشرافها، وذلك لضمان تماشي الخطاب الدينيّ مع أهداف الإدارة السياسيّة". وترى إحدى المشاركات بأنّه "حتى خطاب عدم جواز تعدّد الزوجات، الذي يبدو في ظاهره خطاباً إيجابيّاً، إلا أنّه يحمل رسائل سياسيّة في مضمونه".

أمّا في المناطق المسيطر عليها من قبل فصائل الجيش الوطنيّ السوريّ المدعوم من تركيا، فإنّ استخدام الدين للتأثير على النشاط السياسي أكبر كما تراه المشاركات، اللواتي يؤكّدن أنّ "هذا التركيز على الممارسات الدينيّة، والخطاب الديني، يهدف إلى صرف نظر الكرد مثلاً عن قضاياهم القوميّة، وإشغالهم بالقضايا والشؤون الدينيّة". فقد افتتحت تركيا العديد من معاهد تحفيظ القرآن، وتخضع هذه المعاهد لإشراف الأوقاف التركية، حتى أنّه تمّ تحويل المدارس الخاصة في هذه المناطق، إلى مدارس دينيّة، فلم يعد هناك خيار غير الدينيّ. وحسب إحدى المشاركات، فإنّ "من يريد تعليم ابنه أو ابنته تعليماً غير دينيّ، فعليه أن يفعل ذلك في المنزل بشكل سريّ." حتى أنّه تمّ اعتماد المنهاج التركيّ في التعليم، في المدارس في المنطقة.

> الدين أصبح عبارة عن وسيلة لتمرير غايات السلطات الحاكمة.
>
> تقول إحدى المشاركات

أكّدت معظم النساء المشاركات بأنّ النظام، وسلطات الأمر الواقع جميعها، استخدمت الدين، ووظّفته بأشكال مختلفة لإضفاء الشرعيّة على سلطتها، ولتثبيت حكمها، ولجذب الناس واستمالتهم، كون العنصر الدينيّ عاملاً أساسيّاً في كسب ثقة المجتمعات المتديّنة. فتقول إحداهن: "الدين أصبح عبارة عن وسيلة لتمرير غايات السلطات الحاكمة". بينما تؤكّد أخرى: "الدولة السوريّة وسلطات الأمر الواقع كلها استخدمت الدين، ورجال الدين كدعاية لتثبيت حكمها، وذلك كون العامل الدينيّ عامل جذب لثقة الناس". وتشبّه إحدى المشاركات "استخدام الدولة للدين كالسيف المسلّط على رقاب الناس، وذلك لأنّها غالبا ما توظّفه بشكل سلبيّ، وخاصة عندما يأتي الأمر إلى قضايا النساء، حيث يتمّ اختيار الأحكام المجحفة والأبويّة".

لذلك ترى نسبة كبيرة من النساء: "ضرورة فصل الدين عن الدولة، وذلك لضمان عدم تحكّم الدولة بالدين، أو التلاعب به، أو توظيفه لمصلحتها، وإنّما الحفاظ على الدين كشأن شخصيّ غير خاضع لأهواء

السلطات الحاكمة". حسب إحدى المشاركات: "الدول غير العَلمانيّة تعمل تاريخيّاً على استغلال الدين وتوظيفه للسيطرة على الشعوب، عبر تعزيز الفوارق الدينيّة والطائفيّة، وتعزيز الخطاب المتعصّب".

رجال الدين العاملون لصالح السلطة

تتحكّم السلطات بشكل كبير في أنشطة رجال الدين وتوجّهاتهم، ولكن في الوقت نفسه، يستخدم بعض رجال الدين السلطة، ليحققوا مصالح ومطالب معيّنة. وتؤكّد بعض المشاركات، أنّهن فقدن "الثقة برجال الدين بشكل نهائيّ، وذلك بسبب احتكامهم للمصلحة والمنفعة"، "فيقومون بتحليل الحرام، وتحريم الحلال بما يتناسب مع مصالحهم، ومصالح السلطة الحاكمة"، حسب وصف إحدى المشاركات. بينما تصف مشاركة أخرى رجال الدين هؤلاء بأنّهم "أبواق للسلطة الحاكمة".

كما تؤكّد بعض المشاركات، بأنّ أغلب رجال الدين يعملون لصالح السلطة، فلولا الدعم من السلطات الحاكمة، لم ينل رجال الدين هذه السطوة وهذه السلطة. فحسب إحدى المشاركات: "أغلب رجال الدين استمدّوا صلاحيّاتهم من السلطة، أو تمّ تعيينهم واختيارهم من قبل السلطة". وتقول أخرى: "كلّ حاكم له مجموعة من رجال الدين التابعين له، الذين ينادون باسمه، ويدافعون عنه، ويبرّرون سياساته أمام الناس".

> أغلب رجال الدين استمدّوا صلاحيّاتهم من السلطة، أو تمّ تعيينهم واختيارهم من قبل السلطة.
>
> تقول إحدى المشاركات

ومن الأمثلة التي تمّ ذكرها حول التنظيمات الدينيّة، التي تعمل لصالح السلطات، وتقوم بتلميع صورة النظام، تنظيم القبيسيّات المكوّن من عدد من النساء الداعيات، الذي أسّسته منيرة القبيسي، وبدأ عمله بشكل سريّ، وظلت الجماعة تعمل في المجال الخاص إلى أن استلم بشار الأسد السلطة عام ٢٠٠٠، عندما توسّط بعض المشايخ لخروج الجماعة إلى العلن، وممارسة نشاطاتهن في المساجد والمدارس الخاصة بهن.[١٤] وتقول إحدى المشاركات، أنّ "ظهور القبيسيّات إلى العلن، كان بهدف الترويج لسرديّة النظام المتعلّقة بالحياديّة تجاه الأديان، والتسامح مع كلّ الطوائف، وعلى رأسها الطائفة السنيّة، التي تندرج تحتها القبيسيّات".
وقد ظهرت القبيسيات في جلسات واجتماعات مع رئيس النظام بشار الأسد، وذلك كتأكيد من النظام على رعايته الشؤون الدينيّة، وسماحه بممارسة النشاطات الدينيّة بحريّة.

أمّا الظاهرة الأخرى التي ذكرتها إحدى المشاركات، فهي الفريق الدينيّ الشبابي التابع لوزارة الأوقاف، الذي بدأ نشاطه عام ٢٠١٦، وبدأ الناس وبشكل خاص فئة الشباب بالتجمّع حوله، وزادت صلاحيّات هذا الفريق بعد صدور القانون رقم ٣١ لعام ٢٠١٨، الناظم لعمل وزارة الأوقاف، حيث منحه القانون المساحة الرسميّة لممارسة نشاطاته الدعويّة، وأصبح ذراعاً لوزارة الأوقاف، تمتد إلى الشرائح الشابة

١٤- انظر/ي جماعة القبيسيات... بين النشأة والتكوين.

من المجتمع، ولا سيما بعد حصول الفريق على الدعم المباشر من بشار الأسد شخصيّاً، الذي اعتبره آنذاك إحدى أدواته لتغيير الخطاب الدينيّ الموجه للمجتمع.[١٥] وتقول إحدى المشاركات مؤكّدة ذلك: "الفريق الدينيّ الشبابيّ ظاهرة، يتمّ استخدامها من قبل النظام مثلما تمّ استخدام القبيسيّات، لتلميع صورته في المجتمعات المتديّنة".

أمّا عن قانون وزارة الأوقاف رقم ٣١ لعام ٢٠١٨، فقد عمل على تقنين الممارسات الأمنيّة في الرقابة على الشأن الديني، محوّلا هذه الرقابة الدينيّة إلى بنود صريحة، وأنظمة عمل متعدّدة.

ويمثّل هذا القانون إلغاءً فعليّاً لمفهوم "فصل الدين عن الدولة"، الذي يدّعي النظام السوري تطبيقه. فالدولة استولت على كامل مفاصل العمل الدينيّ وخطابه والعاملين فيه، ولم تعد هناك مساحة لممارسة النشاط الدينيّ، خارج إطار ما تسمح به وتراقبه وزارة الأوقاف.[١٦]

وتُعدّ هذه الممارسات مشابهة لما قام به النظام في حقبة الأسد الأب، عندما حاول الهيمنة على المشهد الدينيّ في سوريا، بعد أحداث الثمانينيات، وظهر إثر ذلك عدد من رجال الدين الداعمين للنظام، الذين استخدمهم لتلميع صورته أمام الناس، بعد الجرائم التي ارتكبها في أوائل الثمانينيات بحقّ الآلاف، بتهمة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين.

كما حرص النظام على تأسيس عدد من معاهد تحفيظ القرآن، التي سميت "معاهد الأسد لتحفيظ القرآن الكريم"، وذلك بهدف زيادة الهيمنة على المشهد الدينيّ، وتأسيس كوادر دينيّة تابعة للنظام، ومسيطر عليها من قبله مرتبطة بدوائر الفساد، ومن أجل تأكيده على تبنّيه مظاهر التديّن، على الرغم من عَلمانية الدولة المزعومة.[١٧]

وترى بعض المشاركات أنّ "رجال الدين موظفون لدى الدولة، أو لدى سلطات الأمر الواقع، وهم ينفّذون ما يُطلب منهم"، ودليلهم على ذلك هو تغيّر مواقف رجال الدين وخطابهم بتغيّر السلطة الحاكمة، فمثلا في مناطق الإدارة الذاتيّة، أصبح خطاب رجال الدين وموقفهم متوافقاً مع الأهداف السياسيّة للإدارة. وتقول إحدى المشاركات مؤكّدة ذلك: "بعض رجال الدين كانوا يعملون لصالح داعش، وأصبحوا الآن يعملون لصالح قسد، فرجل الدين نفسه الذي كان يقول في خطبته: يا أيّها المسلمون كتب عليكم القتال في سبيل الله (في دعوة منه لقتال الكرد)، أصبح يقول في خطبته الدعوة نفسها، ولكن لقتال داعش هذه المرّة".

وتؤكّد إحدى المشاركات بأنّ "هناك رجال دين يعملون لصالح الإدارة الذاتيّة، وبأنّ قسد تحاول تثبيت شرعيّتها في المجتمع الدوليّ، فتقوم بسنّ القوانين المتوافقة مع القوانين الدوليّة، وتحاول تسويق هذا الخطاب الحداثيّ من خلال رجال الدين في الجوامع".

١٥- القانون ٣١: "الإسلام كما يراه الأسد". موقع حكاية ما انحكت، ٣ تموز ٢٠١٩.

١٦- قانون وزارة الأوقاف تنظيم المؤسسة الدينية أم تطويع لها؟. مركز جسور للدراسات، تشرين الأول ٢٠١٨.

١٧- الحالة الدينية في سوريا مظاهر العشرية الأخيرة قبل الثورة. مركز جسور للدراسات، آذار ٢٠١٧.

لذلك تسيطر الإدارة الذاتيّة على خطاب رجال الدين، لتضمن تماشي هذا الخطاب مع سياساتها، وقد تحدّثت بعض النساء عن لجان الأوقاف الموجودة في مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة، وهي عبارة عن لجان يعمل فيها عدد من الموظفين، مهمتها تسيير أمور الدولة المتعلّقة بالمساجد، وبدعم العائلات الفقيرة، وتنظيم الشؤون الدينيّة مثل تنظيم خطب الجمعة، وتعيين أئمة المساجد.

ولكن مازالت بعض المشاركات ترى بأنّ: "رجال الدين في مناطق قسد، يتمتّعون باستقلاليّة أكبر منها في مناطق النظام، فهم لا يخضعون لإملاءات قسد". ولكن البعض الآخر يؤكّدن عكس ذلك، فقد ذكرت إحدى المشاركات أن: "والد صديقتها شيخ، ومطلوب منه أن يحضّر خطبة كلّ يوم جمعة تتناسب مع خطاب قسد، فقد يكون هامش الحريّات والاستقلاليّة أكبر في شمال شرق سوريا، ولكن هذه المساحة محدودة، فهناك خطوط لا يستطيع رجال الدين تجاوزها، وإذا قام أحدهم بتجاوزها فقد يخضع للمساءلة".

> قد يكون هامش الحريّات والاستقلاليّة أكبر في شمال شرق سوريا، ولكن هذه المساحة محدودة، فهناك خطوط لا يستطيع رجال الدين تجاوزها، وإذا قام أحدهم بتجاوزها فقد يخضع للمساءلة.
>
> تقول إحدى المشاركات

فالحريّة والاستقلاليّة في هذه المناطق لاتزال شكليّة، ولا يزال الدين مسيّساً، ويخضع لمصالح الفئة الحاكمة.

أمّا في المناطق التي تسيطر عليها فصائل الجيش الوطني، فإنّ رجال الدين، يخضعون لهيمنة الفصائل التي تسيطر على الخطاب الديني، حتى الفتاوى التي يتمّ إصدارها، يجب أن تتوافق مع مصلحة هذه الفصائل. وتقول إحدى المشاركات معلّقة على ذلك: "كنّا ببشار واحد، وحاليّاً لدينا ألف بشار".

من ناحية أخرى، تقول إحدى المشاركات أنّ: "بعض رجال الدين من الطائفة الدرزيّة، لديهم امتيازات لدى السلطة السياسيّة، ولديهم صلاحيّات كبيرة وقوّة اجتماعية، ولكن هذه الامتيازات مشروطة بتبني رجال الدين الدروز لأجندة النظام".

> إنّ الدولة لا تتدخّل برجال الدين الإسماعيليين، ولا بخطاباتهم التي تركز بمعظمها على المحبة والتسامح والسلام.
>
> تقول بعض المشاركات

ولكن بعض المشاركات ترى بأنّ الوضع مختلف لدى الطائفة الإسماعيليّة، فحسب قولهن :"إنّ الدولة لا تتدخّل برجال الدين الإسماعيليين، ولا بخطاباتهم التي تركز بمعظمها على المحبة والتسامح والسلام".

علاقة الدولة بالدين في الخطاب الدينيّ

عندما تهدف السلطة الحاكمة إلى الهيمنة على العمل الدينيّ، فإنّها تقوم بشكل أساسيّ بالسيطرة على الخطاب الدينيّ، فهي تأخذ ما يخدمها من الدين، وتقوم بتوجيه الخطاب الدينيّ ليخدم مصالحها، وليثبّت شرعيّتها.

وقد شكّلت المؤسّسة الدينيّة الرسميّة أحد أهمّ أدوات النظام، لصياغة الفتاوى والخطابات المتوافقة مع خطاب النظام السياسيّ، وساعد في ذلك عدد من الشخصيّات الدينيّة مثل الشيخ البوطي، وأحمد حسون مفتي الجمهورية.[١٨]

وقد أدرك النظام بأنّ إنتاج نسخته الخاصة من الخطاب الدينيّ، له أهميّة بالغة في قيادة الشارع والمجتمع، وأنّ الاكتفاء بالإدارة الأمنيّة للملفّ الدينيّ والرقابة على المنابر، ليس كافياً لقيادة المجتمع وتوجيهه.[١٩]

يختلف شكل الخطاب الدينيّ باختلاف المنطقة، والسلطة الحاكمة في كلّ منطقة، "فالخطاب الدينيّ الذي استخدمته داعش، كان خطاباً تحريضيّاً ضدّ الأقليّات الدينيّة، والأكراد، وضدّ النساء، وقد أثّر هذا الخطاب على بعض العشائر العربيّة، التي أصبحت ترى في غير المسلمين أو الأكراد، كفّاراً وملحدين". وذلك وفقا لما ذكرته إحدى المشاركات.

وبما أنّ تأثير الخطاب الدينيّ في مناطق أخرى هو أقلّ، وشكله مختلف، فترى بعض المشاركات أنّ: "خطاب رجال الدين من الطائفة الإسماعيليّة تأثيره محدود، فهو غالبا لا يتدخّل بالسياسة، وإنما يركّز على التعايش المشترك".

أما الخطاب الدينيّ في مناطق سيطرة الإدارة الذاتيّة، وحسب وجهة نظر بعض المشاركات، فهو خطاب معتدل وتأثيره محدود، وقد يركّز في جزء كبير منه على دعم حقوق المرأة، بينما البعض الآخر يرى بأنّ: "قسد تسيطر على الخطاب الدينيّ، من أجل استغلاله لمصالحها، فخطبة الجمعة على سبيل المثال، يجب أن تمرّ عبر الإدارة الذاتيّة لتوافق عليها". وهذا حسب إحدى المشاركات يُعدّ "استغلالاً للخطاب الدينيّ لصالح الإدارة".

فالإدارة على سبيل المثال، تستغل الخطاب الدينيّ لتشجيع النساء على الانضمام لصفوف الحزب، وعلى القتال إلى جانب "قسد"، وذلك وفقا لما ذكرته إحدى المشاركات التي تقول: "الخطاب الدينيّ بمعظمه خطاب مسيّس، فالشيخ يروّج لأفكار الحزب الحاكم. ففي مناطق الإدارة الذاتيّة، يركّز الخطاب عند الحديث عن قضايا النساء، على أهمية انضمام النساء لصفوف الحزب، والتدريب والقتال معه".

١٨- معتز الخطيب. نظام الأسد مفتياً: العلماء والسلطة والتغيير في سوريا (٢٠١١-٢٠١٢). معهد العالم للدراسات، ٤ أيار ٢٠١٧.

١٩- انظر/ي قانون وزارة الأوقاف تنظيم المؤسسة الدينية أم تطويع لها.

وتذكر إحدى المشاركات أنّه: "صدر قرار عن إدارة الأوقاف في شمال شرق سوريا، بأنّه يجب تزويد المؤسّسة الدينيّة للخطباء بتسجيل صوتي للخطبة، قبل إلقائها على الناس يوم الجمعة، وهذا ما أثار غضب بعض رجال الدين، الذين وجدوا ذلك مشابهاً لما كان يقوم به النظام في الماضي، الذي كان يفرض على رجال الدين، أن يحصلوا على موافقة الأمن العسكريّ على الخطب". ولكن حسب قول المشاركة: "تمّ إلغاء القرار، وذلك بعد انتشاره على وسائل التواصل الاجتماعيّ، وإحداث ضجّة وغضب كبيرين".

وهذا الوضع نفسه كان سائداً في مناطق النظام ولايزال، فكلّ خطب الجمعة وغيرها، يجب أن تمرّ عبر الموافقة الأمنيّة. الدولة هي من يقوم بتحديد الخطاب الدينيّ، من خلال توزيعه على الأئمة، أو الاطلاع على مضمونه والموافقة عليه. تقول إحدى المشاركات أنّ والدها كان إمام جامع، وقد كان العقيد في الأمن يطرق بابهم ليعطي والدها خطبة الجمعة جاهزة، وذلك في محاولة لتقييد الخطاب الدينيّ والسيطرة عليه.

وتقول إحدى المشاركات مؤكّدة ما سبق: بأنّ "رجال الدين لا يروّجون للدين بأصوله الفقهيّة، وإنّما يروّجون للدين المناسب والمتوافق مع السلطة الحاكمة". ترى إحدى المشاركات: أنّ "الخطاب الدينيّ دائماً مسيس لصالح السلطة الحاكمة أيّا كانت. فالنظام السوريّ استخدم بعض رجال الدين لكسب ثقة المجتمعات المتديّنة". وقد ذكرت إحدى المشاركات بأنّه أثناء نقاشها مع أحد رجال الدين، قال لها: "نحن نتكلم كما يريدون، فعندما كانت داعش هي المسيطرة تكلمنا كما تريد، وعندما سيطر الجيش الحرّ تكلمنا كما يريدون، وعندما استلمت "قسد" الحكم تكلمنا وفقاً لإرادتهم، حتى بفترة حكم النظام كنّا نتكلم كما يريد". فخطب الجمعة كما ذُكر سابقا تُوزّع جاهزة على رجال الدين، أو يقوم رجال الدين بمراجعة السلطة المختصّة (فرع الأمن لدى النظام، أو لجنة الأوقاف لدى الإدارة الذاتية، على سبيل المثال)، بهدف الحصول على موافقة على محتوى الخطبة. بغاية السيطرة على الخطاب الدينيّ، واستخدامه لصالحها لتعزيز سياستها وأجندتها السياسيّة، لا مراقبته من أجل الحفاظ على الأمن العام، وحماية حقوق الأفراد، ومنع التحريض على العنف والإرهاب أو التفسير المتطرّف للدين.

رجال الدين لا يروّجون للدين بأصوله الفقهيّة، وإنّما يروّجون للدين المناسب والمتوافق مع السلطة الحاكمة.

تقول إحدى المشاركات

وتقول إحدى المشاركات: "إنّ السلطات مدركة لقدرة الخطاب الدينيّ على استقطاب الناس، وتحويل مشاعرهم أو تهدئتها، فإذا أرادت السلطة الترويج لأيّة قضيّة، فإنها تستخدم الخطاب الدينيّ". وتؤكّد مشاركة أخرى ذلك بقولها: "إنّ داعش لم تستطع فرض سيطرتها فقط لأنّها تعتمد على القمع والترهيب، وإنّما لأنّها استطاعت اللعب على المشاعر الدينيّة للناس، واستطاعت استقطاب فئة الشباب المتديّن، التي من السهل أن يحرّكها أيّ نوع من الخطابات الدينيّة، التي قد تكون تحريضيّة ومتطرّفة".

وترى معظم النساء المشاركات: أنّ "الخطاب الدينيّ لم يكن في يوم من الأيام داعماً لقضايا النساء، وإنّما كان في معظم الأحيان معادياً للنساء ومحرّضاً ضدهن".

حتى أنّ إحدى المشاركات وصفت هذا النوع من الخطاب الدينيّ بأنّه "خطير"، فهو "قد يحرّض الآباء والأزواج ضدّ النساء، فحين يقول الشيخ أثناء الخطبة، بأنّ الأب يجب أن يكون وصيّاً على ابنته، وعلى سلوكيّاتها وتصرّفاتها، يدفع ذلك بعض الآباء إلى منع بناتهم من الخروج من المنزل، أو حتى حرمانهم من التعليم".

الخطاب الدينيّ لم يكن في يوم من الأيام داعماً لقضايا النساء، وإنّما كان في معظم الأحيان معادياً للنساء ومحرّضاً ضدهن.

تقول إحدى المشاركات

كما قام أحد رجال الدين المعروفين، وهو الشيخ أسامة الرفاعي رئيس "المجلس الإسلاميّ السوريّ"، خلال خطابه بالتحريض ضدّ ما سماه "الدوائر الاستعماريّة الغربيّة، ودوائر الكفر والضلال"، في إشارة مباشرة إلى المنظمات، والناشطات العاملات في مجال تحرير المرأة وتمكينها.[٢٠]

وقد يأخذ هذا الخطاب شكل التهديد في بعض المناطق كذلك، فحسب إحدى المشاركات: "تعرّضت إحدى المعلمات للتهديد من قبل إمام الجامع في منطقتها، وذلك لأنّها افتتحت معهداً لطلاب المرحلة الابتدائيّة للصبيان والبنات، مطالباً إيّاها بالفصل بين الجنسين".

كما ترى إحدى المشاركات أنّ: "الخطاب الدينيّ في معظمه موجّه إلى الرجال ضدّ نسائهم، فأيّ شيء يتحدّث عنه رجل الدين في الجامع، يعود الرجل لتطبيقه على زوجته أو ابنته في المنزل".

ويعود رجال الدين في سبيل تبرير خطابهم إلى التراث الدينيّ، أو إلى تفسير الآيات القرآنية، ففي قضية تعدّد الزوجات يستخدمون سيرة الرسول لتبرير التعدّد، الذي يمارسه بعض رجال الدين، أو يستخدمون تفسير آية "الرجال قوّامون على النساء"، لتبرير السلطة الذكوريّة والوصاية المفروضة على النساء. كما تقول إحدى المشاركات بأنّهم على سبيل المثال "يستخدمون الآية التي تقول "وقُرن في بيوتكن"، لتبرير حرمان النساء من الخروج إلى العمل، حتى النساء الفاقدات للمعيل، يحاولون فرض هذا الخطاب عليهن".

كما أنّ بعض رجال الدين، استخدموا تشبيهات مهينة للتحريض ضدّ النساء غير الملتزمات باللباس الشرعيّ، فذكرت إحدى المشاركات، أنّ "أحد الشيوخ قام بتشبيه المرأة المحجّبة على أنّها بمثابة السيّارة الخصوصيّة لزوجها، بينما المرأة غير المحجّبة فهي بمثابة السيّارة العموميّة، وذلك بالإضافة إلى تشبيهات كثيرة أخرى، هدفها التحريض ضدّ النساء".

٢٠- حول انتهاكات حقوق المرأة.. اللوبي النسوي السوري يردّ على الرفاعي. موقع ليفانت، ١٣ آب ٢٠٢١.

كما انتشر الخطاب، الذي ينسب الأزمات والحروب، وحتى الكوارث الطبيعية إلى سلوك النساء، فحسب إحدى المشاركات: "يردّد بعض الشيوخ الفكرة القائلة؛ بأنّ كلّ ما يحصل لنا من أزمات وحروب، سببه عدم التزام النساء بالحجاب واللباس الشرعي". وقد ظهر هذا الخطاب بشكل أكبر بعد الزلزال، حيث تقول إحداهن بأنّ "رجال الدين استغلوا كارثة الزلزال في خطاباتهم، ليقولوا بأنّ ما حصل، يعود إلى السلوكيّات اللاأخلاقية لبعض النساء".

حتى الخطاب الدينيّ الذي يدعم تعليم المرأة ودخولها سوق العمل، لا يتوانى عن حصرها في مجالات محدّدة، بحجّة أنّ بقيّة المجالات ليست مناسبة للنساء، ويحصرها بشكل خاص في مجال التعليم. فحسب إحدى المشاركات: "إنّ أكبر نسبة من النساء العاملات معلمات، فالنساء ليس لديهن أفق بعيد للمشاركة بالسياسة، مثل المشاركة بالمجالس المحليّة أو غيرها. فعلى سبيل المثال إنّ عدد النساء العاملات في دوائر الدولة في إدلب، يُعد على أصابع اليد. فالنساء لا يأخذن أدواراً حقيقيّة في العمل السياسيّ، حتى لو كن يملكن الكثير من المؤهلات". وهذا ما يحاول أن يقوم به الخطاب الدينيّ، الذي يهدف إلى إبعاد النساء عن الشأن العام، ويخدم بذلك مصلحة الفئة الحاكمة، التي لا تريد النساء في مواقع السلطة واتّخاذ القرار.

وعلى الرغم من أنّ المشاركات، أكّدن على الدور الجيّد الذي تقوم به المنظمات غير الحكوميّة، على مستوى تمكين النساء وحمايتهن، إلا أنّ "الخطاب الدينيّ في بعض المناطق، حاول التحريض ضدّ هذه المنظمات، عبر اتهامها بتخريب عقول النساء، وبنشر الفتنة بين الرجل وامرأته داخل الأسر، وبتشجيع النساء على التمرّد على أزواجهن"، وفقاً لما ذكرته إحدى المشاركات.

ترى معظم النساء المشاركات: أنّ الخطاب الدينيّ كان ولا يزال تأثيره سلبيّاً على النساء، سواء في مناطق سيطرة النظام أو خارج سيطرته، ولا تزال السلطات الحاكمة، تستخدم هذا الخطاب لخدمة مصالحها السياسيّة، لتمرير الرسائل التي تدعم رواياتها وسياساتها. تؤكّد إحداهن، أنّ "النظام يقوم بتسخير الدين والخطاب الدينيّ للتأكيد على شرعيّته، والتحريض على الناس الذين ثاروا ضدّه في الـ٢٠١١، والمعارضة تقوم بتسخير الدين والخطاب الدينيّ إمّا للدعوة إلى الجهاد والقتال، أو لتثبيت شرعيّتها كذلك".

خامساً

التوصيات

- لا يمكن تحقيق المواطنة المتساوية دون النصّ على حياديّة الدولة تجاه الأديان، وفصل الدين عن الدولة، وعلى الديمقراطية كمبدأ في الدستور، يجب أن يضمن الحقوق المتساوية لجميع السوريّات والسوريين، بغضّ النظر عن الدين والطائفة والقوميّة والجنس، أو أيّ انتماء آخر، في السياسة والقوانين، وبالتالي الدولة غير القائمة على أيّ دين أكثر قدرة على ضمان حقوق جميع مكوّنات الشعب.

- يجب أن تكون سوريا دولة المواطنة المتساوية، تضمن وجود هويّة جامعة لجميع السوريّات والسوريين، وتضمن التساوي في الفرص.

- النص على مبادئ دستوريّة تضمن المساواة، وأن تكون هذه المبادئ محصّنة، لا يمكن المساس بها أو تغييرها بتغيير الأنظمة السياسيّة، وتضمن أن يبقى الدستور والقوانين ملتزمةً بها حتى لو تمّ تعديل الدستور.

- يجب أن يضمن الدستور حريّة التعبير، وحريّة المعتقد، وحريّة ممارسة المعتقدات الدينيّة دون تدخل أو رقابة من السلطة. ويجب حماية حريّة الخطاب الدينيّ، بما لا ينتهك حقوق الآخرين ولا يحمل خطاب كراهية، وفيما يعزّز تقبّل ودعم تنوّع التوجهات الدينيّة في المجتمع.

- فصل السلطات، واستقلاليّة القضاء، وإعطاء المحكمة الدستوريّة العليا سلطة الرقابة على تطبيق الدستور، وعلى دستوريّة القوانين.

- تحرير العمل النقابيّ، وتحرير الأحزاب، وضمان حريّة التعبير من أجل فتح مساحات للنضال أمام النساء، وجميع الفئات الأخرى.

- عدم تسييس الخطاب الدينيّ، عن طريق عزل الخطاب الدينيّ عن تدخل الدولة ورقابتها.

- عدم تحديد دين رئيس الدولة أو جنسه في الدستور، فإنّ ما يهمّ هو أن يكون الرئيس كفؤاً سياسيّاً، وقادراً على إدارة الدولة، وتطبيق الدستور لضمان حقوق جميع مكوّنات الشعب.

- وضع قانون أسرة مدنيّ؛ يضمن المساواة الكاملة بين الرجال والنساء، وأن يتمتع الرجل والمرأة بالحقوق والواجبات ذاتها، فيما يتعلق بالزواج والطلاق، وحضانة الأطفال والميراث، ويجب أن يضمن القانون توفير القنوات والآليات والإجراءات اللازمة، لتطبيق هذه القوانين دون أيّ تمييز على أيّ أساس كان.

- ينبغي على سوريا المصادقة على المعاهدات والمواثيق الدوليّة المتعلقة بحقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين، وإزالة أيّ تحفّظات تفرغ هذه المعاهدات والمواثيق من مضمونها، ويجب أن ينصّ الدستور على سمو هذه المعاهدات على القوانين المحليّة، فيما يضمن موائمة كافة القوانين مع هذه المعاهدات، ومع المعايير الدوليّة لحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

- يجب ضمان مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ وصولاً إلى المناصفة، في عملية صياغة الدستور وتطوير المنظومة القانونيّة، وبينها تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية، وكذلك يجب ضمان مشاركة فئة الشباب في عملية صياغة الدستور.

- ينبغي تشجيع الخطاب الدينيّ المتسامح والمشجع على التعايش المشترك، واحترام حقوق الأقليّات الدينيّة، ويجب بذل الجهود عبر الوسائل المشروعة والقانونيّة لضمان خلوّ الخطاب الدينيّ من التحريض على الكراهية والعنف، وألا ينتقص من الحقوق والمبادئ، التي يضمنها الدستور، وبالأخصّ تلك المتعلقة بالمواطنة المتساوية، وحقوق المرأة.

- ينبغي تعزيز التوعية والتثقيف في المجتمع، حول أهميّة تحليل الخطاب الدينيّ وفهمه بشكل نقديّ ومنظّم، فيما يعزّز التسامح والاحترام تجاه الآراء والمعتقدات المختلفة.

- ينبغي تحقيق التوازن بين الدين والدولة، حيث يحمي الدستور حقوق جميع المواطنين والمواطنات، بغضّ النظر عن انتماءاتهم الدينية، ويكفل المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أفراد المجتمع. يجب أن يكون الدين شأناً شخصيّاً يحترم ويحمي، دون أن يتدخل في قضايا الحكم والسياسة.

- كل ما ورد لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تغيير جذري في بنية النظام، من خلال عمليّة سياسيّة، تؤدّي إلى انتقال سياسيّ وفق حلّ سياسيّ شامل على أساس القرارات الأمميّة، وعلى رأسها بيان جنيف وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، ويجب ضمان مشاركة المرأة بنسبة لا تقلّ عن ٣٠٪ وصولاً إلى المناصفة، خلال كافة مراحل العمليّة السياسيّة والانتقال السياسيّ.

الحركة السياسية
النسوية السورية

THE SYRIAN WOMEN'S
POLITICAL MOVEMENT